

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة وادى النيل
كلية العلوم الإسلامية والخيرية
قسم الاقتصاد الإسلامي

محاضرات في:-

الاقتصاد الدولي

إعداد الدكتور/ الإمام بله طيب الأسماء

أبريل 2009

بسم الله الرحمن الرحيم

أولاً : مدخل إلى الاقتصاد الدولي :-

تعنى مادة الاقتصاد الدولي بدراسة أوجه النشاط الاقتصادي التي تتم عبر الحدود الجغرافية للدول، لذا يعتبر علم الاقتصاد الدولي أحد فروع علم الاقتصاد الذي يتعلق بدراسة التبادل التجاري بين دول العالم في ظروف عولمة الأسواق بحيث لا وجود للاقتصاديات المغلقة لذا نجد تبادل السلع بين دول وأخرى، وانتقال رؤوس الأموال بين الدول، وهجرة السكان للعمل بين دوله وأخرى، كل هذا المواضيع تدخل في إطار الاقتصاد الدولي.

ينصرف الاعتماد على التبادل التجاري بين الدول إلى ثلاثة أنواع رئيسية

هي:

1/ تبادل السلع المادية.

2/ تبادل الخدمات مثل خدمات السياحة والنقل والتعليم والتأمين والخدمات

المصرفية.

3/ تبادل المدفوعات أو المعاملات النقدية بين الدول في صورة استثمارات

أجنبية مباشرة تأخذ شكل إقامة مشروعات أجنبية داخل دول أخرى، أو استثمارات غير مباشرة تتمثل في شراء أجنبي لأسهم وسندات مشروعات في الأسواق المحلية وعادة ما تكون هذه الاستثمارات مقيدة الأجل بخلاف الاستثمارات المباشرة غالباً ما تكون طويلة الأجل.

بالإضافة إلى التحويلات الخاصة بالأرباح وتوزيعات الفوائد الخاصة

بالمستثمرين الأجانب.

ثانياً : أهمية التجارة الدولية :-

تأتى أهمية التجارة الدولية من حاجة الدول المختلفة إلى الحصول على سلع

مادية أو غير مادية من الدول الأخرى، ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين هما :

1/ العامل الأول يتمثل في عدم استطاعة أى دولة مهما بلغت قوتها

الاقتصادية أن تقوم بإنتاج كل السلع التي تحتاجها محلياً إما بسبب عدم توفر المواد

الأولية اللازمة لإنتاج السلعة أو عدم توفر الظروف الطبيعية أو الجغرافية اللازمة والملائمة لإنتاج هذه السلع داخلياً.

2/ أما العامل الثاني هو اختلاف تكاليف إنتاج نفس السلعة بين الدول، فمثلاً قد تستطيع دولة ما إنتاج سلعة معينة ومحلياً إلا أن تكاليف إنتاج هذه السلعة مرتفع إذا ما قورن بتكاليف إنتاجها في دولة أخرى.

إذن العلاقات الدولية يمكن تعريفها بأنها : حركة الصادرات والواردات المتطورة السلعية، والصادرات والواردات للسلع غير المنظورة (الخدمات) والهجرة الدولية أو انتقالات الأفراد بين دول العالم المختلفة، والحركات الدولية لرؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة.

إن التبادل التجاري ضرورة من ضروريات الحياة حيث ينتج عن ذلك حصول كل دولة على ما لا يتوافر لديها من ضروريات الحياة لأفرادها، لأن التبادل التجاري يؤدي بالنهوض بالاقتصاد والتنمية للدول المتخلفة عن طريق استيراد المعدات والآلات والخامات والسلع الإنتاجية ورأس المال الأجنبي والخبرة الفنية من الدول المتقدمة.

ثالثاً : العوامل التي تساعد على قيام التجارة العالمية :-

هنالك عدة عوامل ساعدت على ازدهار التجارة الخارجية من أهمها :

1/ تفوق أحد الدول نسبياً على غيرها في صناعة معينة أو إنتاج معين أو خدمات فتصدر ما فاض عن حاجتها لهذه السلع أو الخدمات، مما ينعكس على زيادة دخلها القومي.

2/ ارتفاع مستوى المعيشة في دولة ما نتيجة لارتفاع الدخل الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تنوع الطلب للمستهلكين لديها، مما يضطر الأفراد أو الدولة لاستيراد السلع التي لم تنتج محلياً مثل دول الخليج العربي.

3/ درجة الطلب العالمي على منتجات معينة كالنفط مثلاً باعتباره من أهم الموارد ويمثل عصب الحياة في أي دولة مما يزيد الطلب عليه عالمياً (استيراد وتصدير).

4/ تكاليف النقل وسهولة المواصلات، فكلما قلت تكاليف نقل السلع من مكان إنتاجها إلى أماكن استهلاكها بأسعار معقولة، يزداد الطلب العالمي ومن ثم يزداد التبادل التجاري الخارجي.

5/ الرسوم الجمركية التي تفرض على الصادر والوارد يقلل من حجم التبادل التجاري بين الدول، ولكن في ظل الاتفاقيات الدولية يساعد على ازدهار التجارة بين الدول كاتفاقية (G.A.T.T) General Agreement on Tariffs and Trade ومنظمة التجارة العالمية (WTO) World Trade Organization والتكامل الاقتصادي Economic Integration وغيرها كلما ساهمت في زيادة التبادل البيئي بين الدول.

6/ مهارات المصدرين ودراساتهم لطبيعة واحتياجات أسواق المستوردين وأذواق المستهلكين أيضاً ساعدت على قيام التبادل التجاري.

رابعاً : الأهداف الأساسية للعلاقات الاقتصادية والتجارة الخارجية :-

تتمثل الأهداف الأساسية للتجارة الدولية فيما يلي:

1/ الاستفادة من فائض الإنتاج لأن التصدير يؤدي إلى تحسين الناتج القومي من خلال الإيرادات مما ينعكس على وضع العمالة وتوفير السلع الضرورية، والعكس في حالة عدم وجود تصدير يقلل من إيرادات الدولة، وزيادة البطالة وتدهور المستوى المعيشي.

2/ القيام باستيراد السلع الضرورية وغيرها، الغير متواجدة في الدولة المستوردة، سبب ما أو مجموعة أسباب، كعدم توفر رأس المال والخبرة أو توفر الآلات الضرورية لقيام المصانع لتوفير السلع محلياً.

3/ إحلال الإنتاج المحلي بسلع مستوردة إذا توفر عنصر التكلفة.

4/ نقل التقنيات والتكنولوجيا الحديثة لبناء بنية تحتية للدول وخاصة النامية للنهوض باقتصاداتها أمام الاقتصاد العالمي.

5/ الاستفادة من الأسواق العالمية، بالإضافة إلى حجم السكان المتزايد.

6/ تحسين الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات والميزان التجاري للدول التي تعاني من عجز في ميزانها التجاري.

7/ الاستفادة من حرب التبادل التجاري في ظل منظمة التجارة العالمية التي تسعى معظم الدول وخاصة الدول النامية للانضمام إليها وبما توفر من حماية وسياسة حرية انتقال السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال بين الدول دون رسوم جمركية للدول الأعضاء.

خامساً : اختلاف الاقتصاد الدولي عن الاقتصاد الداخلي :-

هنالك العديد من العوامل التي تقتضى التمييز بين المعاملات والنشاطات الاقتصادية التي تتم داخل حدود الدولة (التجارة الداخلية)، وتلك التي تتم عبر حدودها (التجارة الدولية الخارجية)، ويمكن أن نذكر منها:

1/ صعوبة حركة عناصر الإنتاج عبر الحدود السياسية للدولة:-

وهذا العامل هو أساس التمييز بين التجارة الخارجية والداخلية، فمثلاً عنصر العمل يواجه في حركة من دولة إلى أخرى قيوداً عديدة منها تأثير السفر والدخول ومحددات الإقامة، بالإضافة إلى اختلاف اللغة أو عدم توفر تكاليف الانتقال السفر من دولة أخرى مما يسهل حركة داخل أقاليم وولايات الدولة، وكذلك حركة رؤوس الأموال يسهل تحركها داخل القطر مما يصعب حركتها عبر الحدود السياسية لدول فتواجه العديد من القوانين والتشريعات والأنظمة وإجراءات تحديد حركة رؤوس الأموال كالسيطرة والتأميم والمصادرة والتجميد وعدم الاستقرار السياسي وضعف ثقة المستثمرين في استثمار أموالهم خارج حدود الدولة.

2/ وحدة العملة في الاقتصاد الداخلي وتعددتها في الاقتصاد الدولي :

لكل دولة عملتها الخاصة بها، ونظام نقدي خاص بها بالتالي أن الأفراد يستعملون عملة واحدة داخل حدود الدولة في حين يستخدم العالم عدد كبير من العملات، وبالتالي هذه العملات المحلية لا تستعمل مقياس لقيم السلع والخدمات، وكما أنها لا تتمتع بالقبول العام في الوفاء بالالتزامات خارج حدود الدولة.

لذلك تلجأ الدول إلى تحويل عملتها المحلية في التبادل التجاري بعملات أجنبية تتميز بالقبول العام ومقياس للقيم كالدولار واليوريو مقابل الجنيه مثلاً مستخدمة في ذلك أسعار صرف ثابتة لا تتغير وتتمتع بقابلية التحويل. إذاً اختلاف العملة يؤدي إلى اختلاف قيم السلع والخدمات ويظهر هذا الاختلاف عندما يتم

تحويل العملة المحلية بعملات أجنبية لذا أن الدولة تضع أسعار صرف لعملتها إزاء العملات الأخرى تراعي في ذلك اعتبارات اقتصادية وسياسية، مثلاً تضع سعر صرف مرتفع عندما تريد تشجيع المستورد على الاستيراد السلع الرأسمالية، أو سعر صرف منخفض عندما تريد الحد من توجه المستوردين لاستيراد سلع معينة كالسلع الكمالية مثلاً.

3/ اختلاف السياسات الوطنية للدول بعضها البعض:

تتحصّر سلطة الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية في حدود أراضيها، بالتالي تفرض نظم وسياسات اقتصادية واجتماعية بإقليمها ولا دور لسلطتها على سياسات الدول الأخرى. إذاً تختلف ظروف المنتجين في كل دولة تبعاً لاختلاف السياسات المتبعة داخل الدولة، كما يخضع المنتجون لقوى السوق المحلية.

4/ اختلاف طبيعة الأسواق :

يعتبر السوق عاملاً مؤثراً في النشاط التجاري فيرجع الاختلاف في طبيعة المستهلكين في السوق فمثلاً المستهلك الأوربي يختلف في عاداته وسلوك استهلاكه وفي قرارات شرائه عن المستهلك في الدول النامية ويعود ذلك إلى :

أ/ اختلاف الدخل

ب/ اختلاف طريقة الإنفاق على السلع والخدمات.

ج/ اختلاف العادات والتقاليد والاعتبارات النفسية والسلوكية في المجتمع.

د/ اختلاف الحواجز الطبيعية كالبهار والمحيطات وغيره والحواجز الإدارية

التي تفصل الأسواق من أهم هذه الحواجز البعد الجغرافي، ارتفاع تكاليف نقل السلع والخدمات، والإجراءات الإدارية المفروضة على السلعة لدى انتقالها من دولة إلى أخرى كالرسوم الجمركية، بالإضافة إلى اختلاف طبيعة المنافسة التي تسود سوق دولة معينة، فمثلاً المنتج يعمل في ظل سوق محلية ذات مرونة طلب معينة قد يتبع سياسة إنتاجية وتسويقية تتفق مع طبيعة هذا السوق، أما إذا حاول الخروج إلى السوق الدولية فيجب عليه أن يكيف سياسة سوية تتناسب مع ظروف السوق الدولية.

سادساً : فروع الاقتصاد الدولي :-

يمكن تقسيم دراسة الاقتصاد الدولي إلى قسمين رئيسيين هما :

التجارة الدولية والمدفوعات الدولية، وتتعلق التجارة الدولية بدراسة وتحليل أسس قيام التجارة بين الدول المختلفة والمكاسب التي يمكن أن تحققها من قيام التجارة وذلك من خلال دراسة النظريات المفسرة لأسباب قيام التجارة الدولية، إذاً يقوم تحليل التجارة الدولية تحليل جزئي أي بدراسة حالة كل دولة وكل سلعة بصورة منفردة أو كوحدة مستقلة، وهذا التحليل يقوم على مجموعة من الافتراضات التي تبسط الواقع ثم يتم إسقاط هذه الافتراضات تدريجياً حتى تقترب من الواقع دون أن تتأثر الفروض الأساسية التي يتم التوصل إليها من التحليل ومن هذه الافتراضات الأساسية هي:

- 1/ وجود دولتين وسلعتين وعاملين فقدان عوامل الإنتاج والنتائج التي يتم التوصل إليها تعمم على عدد أكبر من الدول والسلع وعوامل الإنتاج.
- 2/ عدم وجود تكاليف نقل بين الدول.
- 3/ حرية التجارة بمعنى عدم وجود أي نوع من القيود على عمليات التبادل التجاري بين الدول (قيود جمركية وغير جمركية كحصى المستوردين).
- 4/ المنافسة الكاملة في أسواق السلع وعوامل الإنتاج.
- 5/ حرية كاملة لانتقال عوامل الإنتاج داخلياً وعدم إمكانية تحركها دولياً.

نظريات التجارة الخارجية

بدأت نظريات التجارة الخارجية في بداية القرن الثامن عشر كرد فعل لأفكار التجار الذين التي سادت حتى بداية القرن الثامن عشر والتي كانت تنادي بتقييد التجارة الخارجية وضرورة تدخل الدول من أجل منع خروج المعادن النفيسة (الذهب والفضة وهما نقود ذلك العصر) لأن ثروة الأمة في نظرهم تتمثل فيما تمتلكه الدولة من هذه المعادن على عكس عملية التصدير التي تعتبر ربحاً لأنها تؤدي إلى دخول المعادن النفيسة، ومن هذه النظريات:

أولاً : النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية :

نقصد بها نظرية الأسعار أو نظرية المزايا المطلقة (Absolute Prices) التي جاء بها آدم سميث (Adam Smith) عام 1776م، حيث أوضح فيها أن الدولة يجب أن ترفع يدها من النشاط الاقتصادي وأن تترك الحرية للأفراد في اتخاذ قراراتهم الخاصة بالأنشطة الإنتاجية التي يرغب كل منهم في توظيف موارده المتاحة فيها، واعتقد آدم سميث بأن هنالك يد خفية (آلية السوق). تقود الأفراد إلى تحقيق مصلحة المجتمع من خلال اتخاذ قراراتهم التي تحقق لكل منهم مصلحته الخاصة.

وتوضح نظرية المزايا المطلقة لآدم سميث ما يلي:

إذا قامت التجارة الخارجية اختيارياً بين دولتين فإن كل من الدولتين لابد أن تحقق مكسب من قيام التجارة فكيف يتم ذلك؟

التفسير الذي كان سائداً لهذا السؤال ومقنعاً حتى ظهور النظرية النسبية هو أن المكسب المحقق من نقل السلع من دولة تباع فيها السلع بأسعار منخفضة إلى دولة أخرى تباع فيها هذه السلع بأسعار مرتفع، لذا جاء آدم سميث بنظريته الأسعار المطلقة بناءً على هذا القول.

إذاً يجب على كل دولة أن تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتمتع فيها بميزة مطلقة في إنتاجها أي أكثر كفاءة في إنتاجها وبأقل تكلفة من الدولة الأخرى على الدولة الأخرى أن تستورد هذه السلعة وفي الوقت نفسه تصدر.

أيضاً السلعة التي تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها كذلك لأن هذا المبدأ سيؤدي إلى توظيف الموارد أكثر كفاءة ويمكن الدولتين من الحصول على كمية أكبر من السلعتين مما يؤدي إلى تعظيم الإنتاج وزيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية.

لشرح فكرة المزايا المطلقة لنظرية آدم سميث :

يمكن الاستعانة بفرضيات التجارة الخارجية الآتية :

يقوم تحليل نظريات التجارة الخارجية على عدة افتراضات أساسية للتجارة الخارجية على ضوء هذه الفرضيات قام آدم بتحليل النظرية الميزة المطلقة.

1/ وجود دولتين وسلعتين وعاملين فقط من عوامل الإنتاج، وما ينطبق على هذا القرض يعمم على أكبر عدد من الدول والسلع وعوامل الإنتاج الأخرى.

2/ عدم وجود تكاليف نقل وإنتاج بين الدول.

3/ حرية التجارة وعدم وجود أي نوع من القيود على عمليات التبادل التجاري.

4/ المنافسة الكاملة في أسواق السلع وعوامل الإنتاج.

5/ الحرية الكاملة لحركة عوامل الإنتاج داخل حدود الدولة وعدم إمكانية تحركها دولياً.

6/ عدم وجود وحدة قياس (النقود) للسلع، بحيث يتم التبادل وفقاً لنظام المقايضة أي المبادلة تكون وحدات سلعة بوحدات سلعة أخرى.

7/ تقاس تكلفة السلعة بما تكلفه من عدد ساعات عمل للعامل.

إذاً أن آدم سميث اعتمد على نظرية العمل للقيمة، لحساب القيمة الميزة المطلقة أن الدولة التي تستخدم ساعات عمل أقل لتحصل على أكبر كمية من السلعة هي التي يكون لديها ميزة مطلقة في إنتاج هذه السلعة . فمثلاً لدينا دولتين هما مصر وسوريا ينتجان نوعين من السلع هما القماش والقمح

السلعة / الدولة	مصر	سوريا
القماش	6 ساعة عمل	1 ساعة عمل

القمح	4 ساعات عمل	5 ساعات عمل
-------	-------------	-------------

يلاحظ من الجدول أعلاه أن مصر تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج سلعة القماش، حيث أنها تنتج 6 وحدات من القماش خلال ساعة عمل واحدة، بينما سوريا لها ميزة مطلقة في إنتاج سلعة القمح، حيث تنتج 5 وحدات من القمح خلال ساعة واحدة، بينما سوريا لا تستطيع إنتاج هذه النسبة خلال ساعة عمل واحدة من سلعة القماش.

ويعنى هذا أن مصر أكثر كفاءة في إنتاج القماش من سوريا، وسوريا أكثر كفاءة في إنتاج القمح من مصر.

وبناءً على نظرية الميزة المطلقة يمكن قيام التجارة الدولية بين الدولتين حيث تخصص مصر في إنتاج القماش وتترك إنتاج القمح لسوريا، والعكس بالنسبة لسوريا يمكن أن تخصص مواردها لإنتاج القمح وتترك القماش لمصر، وبالتالي تصبح صادرة مصر لسوريا تكون في القماش ووارداتها من سلعة القمح، وسوريا تصدر القمح وتستورد القماش من مصر.

لكن السؤال ما هو مكسب الدولتين من هذه التجارة؟ لمعرفة ذلك أولاً يتم حساب معدل التبادل الداخلي للدولتين : ويقصد به عدد الوحدات من إحدى السلعتين التي يتم بها مبادلتها بوحدة من السلعة الأخرى.

1/ مصر يلاحظ خلال ساعة عمل واحدة تنتج فيها 6 وحدات من القماش و 4 وحدات من القمح إذاً نسبة القماش للقمح هي $\frac{4}{6} = \frac{2}{3}$ وهذا يعنى أن وحدة واحدة من القماش داخل مصر تكلفتها $\frac{2}{3}$ وحدة من إنتاج قمح .
كذلك وحدة القمح بالنسبة للقماش $\frac{6}{4} = 1\frac{1}{2}$ من القماش بمعنى آخر أن تكلفة الوحدة من القماش تعادل $\frac{2}{3}$ وحدة قمح وتكلفة الوحدة من القمح تعادل $1\frac{1}{2}$ وحدة من القماش.

2/ سوريا واحد وحدة من القماش تنتج خلالها 5 وحدات من القمح إذ نسبة القماش للقمح = $\frac{5}{1} - 5$ وحدة من القمح.
نسبة القمح إلى القماش = $\frac{1}{5}$ وحدة من القماش

بمعنى آخر تكلفة إنتاج وحدة من القماش في داخل سوريا تعادل تكلفة 5 وحدات من القمح، وكذلك تكلفة الوحدة الواحدة من القمح تعادل تكلفة $\frac{1}{5}$ وحدة من إنتاج القماش.

تحديد معدل التبادل الدولي : إذا قامت التجارة بين الدولتين فكيف يتم التبادل

بينهما أي وفقاً لأي معدل سيتم تبادل القماش مع القمح؟

وبناءً على هذه النسب الداخلية لكل دولة . فنجد أن مصر لن تصدر القماش إلى سوريا مقابل الحصول على $\frac{2}{3}$ وحدة قمح لأن هذا المعدل هو معدل التبادل الداخلي لسوقها، ولكن تصدر مصر القماش إلى سوريا في حالة وحدة القماش تبادل بوحدة القمح أكثر من $\frac{2}{3}$ تحقق المصلحة ويكون مقبولاً لديها.

وكذلك سوريا يلاحظ أن معدل التبادل الداخلي لها (وحدة قماش = 5 وحدات قمح) وعليه لن تقبل الحصول على وحدة قماش (كواردات) من مصر مقابل تصدير 5 وحدات من القمح لها، ولكن تقبل في حالة وحدة من القماش مقابل أي عدد أقل من 5 وحدات قمح . إذاً معدل التبادل الذي يكون مقبولاً للدولتين هو وحدة القماش يتم تبادلها بوحدة قمح (أكثر من $\frac{2}{3}$ وأقل من 5 وحدات) بمعنى يقع بين معدلات التبادل الداخلية للدولتين (سوريا - مصر).

ويمكن تحديد مكسب كل دولة إذا افترضنا أن معدل التبادل الدولي الذي يتم بين الدولتين هو واحد وحدة قماش = واحدة وحدة قمح وهو معدل مقبول يقع بين معدلات التبادل الداخلية في الدولتين.

أولاً مكسب مصر : 1 قماش محلياً = $\frac{2}{3}$ وحدة قمح

1 قماش عالمياً = 1 وحدة قمح

إذاً مصر تحقق مكسب = $\frac{1}{3}$ وحدة قمح مقابل كل وحدة قماش تقوم

بتصديرها إلى سوريا.

ثانياً مكسب سوريا : 1 قماش محلياً = 5 قمح

1 قماش عالمياً = 1 قمح

يلاحظ أن سوريا تحقق مكسب = 4 وحدات قمح مقابل كل وحدة قماش تقوم باستيرادها من مصر، بالتالي توفر عدداً من وحدات قمح للحصول على وحدة قماش.

ويمكن القول أن المكسب الكلي من قيام التجارة بين الدولتين يساوي مجموع مكسب الدولتين $= 4 + \frac{1}{3} = 4\frac{1}{3}$ وحدة قمح مقابل وحدة قماش يتم تبادلها.

أو بطريقة أخرى المكسب الدولي يساوي الفرق بين معدلات التبادل الداخلية للدولتين كما سبق ذكره $5 - \frac{2}{3} = 4\frac{1}{3}$

يمكن تطبيق ذلك على تبادل القمح بالقماش للطلاب وتحديد مكسب كل دولة نظرية النفقات النسبية "ديفيد ريكاردو".

نظرية المزايا النسبية Theory of eompartire Advantages :-

في أوائل القرن التاسع عشر قدم ريكاردو في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي مبدأ لقيام التجارة الدولية في عام 1817م وبالرغم من قدم تقديم النظرية مساهماتها العملية تمثل مكاناً بارزاً في مجال تفسير قيام التجارة الدولية.

منطق نظرية ريكاردو : إذا كانت هنالك دولة ما متخلفة تخلف مطلق في

كافة السلع فإنه في حالة قيام التجارة الدولية تحقق هذه الدولة ربحاً في تبادلها على أساس الميزة النسبية، أي بمعنى آخر الدولة قد تكون أكثر كفاءة من بلد آخر في إنتاج سلعتين، وتستطيع أن تنتجها بنفقات أقل وتصدرها بأسعار أقل محققة في ذلك مكسب من قيام التجارة الدولية لأنها أكثر تخصص في إنتاج وتصدير إحدى السلعتين فقط وهي التي تتميز فيها نسبياً، وفي الوقت نفسه إذ كان هنالك دولة أخرى أقل كفاءة في إنتاج السلعتين إلا أنها ستجد أيضاً مكسب من قيام التجارة الدولية، بحيث تخصص في إنتاج وتصدير السلعة تتميز فيها نسبياً من الدولة الأولى وتوضح ذلك نفترض المثال التالي:

وبناءً على الافتراضات التي قام عليها تحليل آدم سميث يمكن إيضاح نظرية

الميزة النسبية بافتراض وحدود دولتين وسلعتين هما مصر وسوريا

الدولة / السلعة	مصر	سوريا
لحم	4 ساعة عمل	2 ساعة عمل
حديد	6 ساعة عمل	1 ساعة عمل

من الجدول أعلاه يلاحظ أن مصر لديها تفوق في إنتاج السلعتين مقارنة بسوريا حيث أن عدد الوحدات التي يمكن الحصول عليها خلال ساعة العمل الواحد أكثر في مصر ومقارنة بسوريا كذلك أن سوريا لها تخلف مطلق في إنتاج السلعتين مقارنة بمصر.

وبناءً على تحليل الميزة المطلقة لا يمكن قيام التجارة بين الدولتين (سوريا ومصر) لأن سوريا تعتبر متخلفة مطلقاً مقارنة بمصر في إنتاج السلعتين. أما بالنسبة الميزة النسبية يوضح قيام التجارة بين الدولتين رغم تخلف إنتاج سوريا.

كيفية تحديد الميزة النسبية للدولتين :

من المثال السابق يمكن حساب نسبة التكاليف للدولتين
أولاً مصر :

$$\text{التكلفة النسبية لوحدة اللحم مقارنة بتكلفة الحديد} = \frac{4}{6} = 0.67 \text{ وحدة حديد}$$

$$\text{التكلفة النسبية لوحدة الحديد مقارنة بتكلفة اللحم} = \frac{6}{4} = 1.5 \text{ وحدة لحم}$$

ثانياً سوريا :

$$\text{التكلفة النسبية لوحدة اللحم مقارنة بتكلفة الحديد} = \frac{2}{1} = 2 \text{ وحدة حديد}$$

$$\text{التكلفة النسبية لوحدة الحديد مقارنة بتكلفة اللحم} = \frac{1}{2} = 0.5 \text{ وحدة لحم}$$

هذا هو الأساس الذي بنى عليه ريكاردو نظرية الميزة النسبية لقيام التبادل الدولي حيث يقول أن اختلاف التكاليف النسبية للسلعة الواحدة بين دولتين هو الذي يؤدي لقيام التبادل بينهما ويحقق مكاسب للدولتين.

وعليه أن مصر تتخصص في إنتاج وتصدير اللحوم لأن تكلفتها النسبية أقل

منها في سوريا (0.67 ، 2)

وبدورها تتخصص سوريا في إنتاج الحديد لأن تكلفته النسبية أقل من مصر (0.5 سوريا ، 1.5 مصر).

وعليه أن مصر تكون مستعدة للتنازل عن وحدة واحدة من اللحم مقابل أي كمية من الحديد تزيد على 0.67 ، لأنها لو تنازلت وحدة لحم مقابل 0.67 من وحدة الحديد فلن تستفيد من تبادلها التجاري مع سوريا لأن هذه الكمية (0.67) تنتج داخلياً بهذا القدر من التكاليف.

كما أنها لو تنازلت عن وحدة اللحوم مقابل أي كمية من الحديد تقل عن (0.67) فسوف تحقق خسارة من هذا التبادل.

أما بالنسبة لسوريا ستقبل وحدة واحدة من اللحوم مقابل تنازلها عن أي كمية من الحديد تقل عن (2) وحدة، لأنها لو تنازلت عن (2) وحدة من الحديد فلن تريح من تجارتها الخارجية مع مصر. كما لو تنازلت عن أكثر من (2) وحدة من الحديد مقابل وحدة واحدة من اللحم فلن تريح من الحديد مقابل وحدة واحدة من اللحوم فسوف تحقق خسارة في ذلك.

وعليه فإن معدل التبادل الدولي الذي يضمن ربحاً للطرفين يقع بين (0.67) ، (2) وحدة حديد مقابل وحدة لحم وكلما اقترب هذا المعدل من (0.67) كلما كانت التجارة الخارجية في صالح سوريا أكثر من مصر وكلما اقترب المعدل من (2) كلما كانت التجارة في صالح مصر أكثر من سوريا.

لو افترضنا أن معدل التبادل الدولي بين الطرفين كان وحدة لحوم تساوي وحدة حديد، إذاً ما هي الفائدة التي يحصل عليها كلا من الدولتين من التبادل بينهما؟

أولاً بالنسبة لمصر تصدر وحدة لحم أنتجتها مقابل 4 ساعات عمل وتحصل مقابلها على وحدة حديد واحد من سوريا كان يكلف إنتاجها في مصر 6 ساعات عمل، فكأن مصر بادلت 4 ساعات عمل بـ 6 ساعات عمل فواضح أنها ربحت 2 ساعة عمل من التبادل التجاري مع سوريا.

أما سوريا فهي تصدر وحدة حديد تكلفها واحد ساعة عمل وتحصل مقابلها على وحدة لحم واحد من مصر وكان سيكلف إنتاجها 2 ساعة عمل فكأن سوريا

أعطت مصر ساعة عمل وحصلت على (2) ساعة عمل فهي ربحت واحد ساعة عمل من التبادل مع مصر.

أولاً : حالة استثنائية من قانون الميزة النسبية :

هنالك حالة استثنائية من قانون الميزة النسبية حيث لا يمكن قيام التجارة الدولية بين الدولتين : هي إذا كانت درجة التخلف المطلق للدول المتخلفة في مجال إنتاج السلعتين متماثل، بحيث لا توجد ميزة نسبية للدول في مجال أي من السلعتين، مثال توضيحي:

السعر / الدولة	مصر	سوريا
قماش	6	4
قمح	3	2

بالرغم من أن مصر متفوقة تفوق مطلق في إنتاج السلعتين أما سوريا متأخرة مطلقاً في إنتاج السلعتين.

فعند تحديد المكسب الذي يتحقق من قيام التبادل بينهما نلاحظ :

1/ مصر :

التكلفة النسبية لوحدة القماش مقارنة بتكلفة القمح = $\frac{6}{3} = 2$ وحدة قمح.

التكلفة النسبية لوحدة القمح مقارنة بتكلفة القماش = 2 وحدة قماش

2/ سوريا :

التكلفة النسبية لوحدة القماش مقارنة بتكلفة القمح = $\frac{4}{2} = 2$ وحدة قمح

التكلفة النسبية لوحدة القمح مقارنة بتكلفة القماش = $\frac{2}{4} = 0.5$ وحدة قماش

وتساوى نسب الإنتاجية في مجال إنتاج السلعتين لا يمكن قيام التجارة الحرة بين الدولتين لأن قيام التجارة يتطلب اختلاف معدلات التخلف المطلق في الدول المتخلفة في إنتاج السلعتين بالنسبة للدولة الأخرى التي تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج السلعتين ولكن يلاحظ أن الإنتاج متماثل في كل من مصر وسوريا.

ثانياً : تطبيق النظرية عند وجود أكثر من سلعتين :

في حالة أكثر من سلعتين ترغب الدولة في تبادلها بناء على منطق النظرية النسبية أن الدولة تخصص في إنتاج لسلعة التي تمتع بميزة نسبية في إنتاجها، ولكن الفاصل بين تبادل السلع التي تنتجها الدولة الأولى وتصديرها، وعدد السلع التي تنتجها الدولة الثانية وترغب في تصديرها يتوقف على الميزان التجاري في الدولتين، فإذا كانت صادرات الدولة الأولى أكثر من استيرادها يكون هنالك فائض في ميزانها التجاري، أما إذا كان وارداتها أقل من صادراتها يكون هنالك عجز في الميزان التجاري لديها.

وفي حالة صادرات الدولة تتساوى مع وارداتها يكون هنالك توازن في ميزانها التجاري، ولما كان هدف الدولة هو تحقيق ربح مع كسب من تجارتها الخارجية بالتالي تسعى لتحقيق فائض في ميزانها التجاري.

ولتوضيح ذلك نفترض أن الدول لها ميزة نسبية في إنتاج سلعة وترغب في تصديرها ولكن قل الطلب على هذه السلعة، فتضطر إلى تصدير السلع الأخرى حتى تحقق توازن في ميزانها التجاري.

مثال نفترض أن الدولتين هما ليبيا والسودان وترغب كل من الدولتين في إنتاج ثلاث سلع هي (الحديد - اللحوم والحبوب)، وكانت التكاليف النسبية في كل دولة كما هو موضح

الدولة / السلعة	السودان	ليبيا
طن الحبوب	0.8 ساعة عمل	0.83 ساعة عمل
طن اللحم	0.6 ساعة عمل	1.2 ساعة عمل
طن الحديد	1.6 ساعة عمل	0.65 ساعة عمل

من النسب أعلاه يلاحظ أن السودان يتمتع بميزة نسبية في إنتاج سلعة اللحوم، بينما تتمتع ليبيا بميزة نسبية في سلعة الحديد وبناء على منطق النظرية فإن السودان يصدر اللحوم إلى ليبيا وليبيا تصدر الحديد إلى السودان، أما تصدير السلع الأخرى كالحبوب فيتوقف على الميزان التجاري لكل دولة، فمثلاً إذا كان الطلب على

اللحم في ليبيا أكبر من تصدير الحديد في السودان فتضطر ليبيا إلى إنتاج الحبوب وتصديرها لتسد ما تستورده من زيادة اللحوم من السودان حتى يحدث التوازن في ميزانها التجاري.

وكذلك لدولة السودان فإذا كان وارداته من الحديد أكبر من صادراته من اللحوم إلى ليبيا فالسودان سوف يزيد من إنتاج الحبوب وتصديرها إلى ليبيا حتى يحدث التوازن في ميزانه التجاري .

أما في حالة الطلب على اللحوم مساوي للطلب على الحديد في الدولتين، فتسعى كل دولة لإنتاج الحبوب لتلبية الطلب المحلي دون استيرادها من الدولة الأخرى حتى لو كانت تكلفة الإنتاج مرتفعة.

ويمكن تعميم النظرية لتوضيح فائدة التجارة الدولية في عدة دول كما هو الحال الآن، وتكون الفائدة من خلال تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها على الدول الأخرى، وترغب في تصديرها وتستورد السلع الأخرى التي لا تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية محلياً.

ثالثاً : تطبيق النظرية مع إدخال عامل النقود بدلاً من وحدات العمل

في الوقت الحاضر لا تتبادل السلع بالمقايضة بل التبادل يتم بالنقود (أسعار الصرف) مثلاً الجنيه مقابل الدولار أو اليورو.

إذاً التجارة الخارجية تقوم على الفروق المطلقة لأسعار السلع النقدية بين الدول. فمثلاً في السودان لو كان يتمتع بميزة نسبية في إنتاج سلعة اللحم، حيث أن أجره ساعة عمل في إنتاج اللحم هي 1300 جنيه وكانت أسعار اللحم في السودان أقل من أسعار اللحم في ليبيا، فالسودان سيصدر اللحوم إلى ليبيا عندما كانت أسعار اللحم فيها مرتفعة، وكذلك الحال في ليبيا حيث تتمتع بميزة نسبية في إنتاج الحديد، وإذا كان أجره ساعة العمل هي 1300 جنيه في إنتاج الحديد، وكان سعر الحديد في ليبيا أقل من سعر الحديد في السودان فسوف يصدر الحديد إلى السودان، أما إذا حدث العكس فإن التبادل الدولي لم يتم بين الدولتين ويرجع ذلك لانخفاض أسعار اللحم في ليبيا أقل من السودان وكذلك الحديد أسعاره في السودان أقل من أسعاره في ليبيا.

رابعاً : تطبيق النظرية مع وجود نفقات نقل ورسوم جمركية ومصاريف تأمين :

تدخل نفقات تكاليف النقل من (أجور الشحن وتلف السلعة أثناء الترحيل وطول المسافة ونوع الطرق "صعب وسهل" وطريقة النقل "بري - جوي - بحري" والرسوم الجمركية وحصص الاستيراد ومصاريف التأمين بالإضافة إلى نوع السلعة تامة الصنع أم مواد أولية) دور هام في تحديد السلع التي تدخل في نطاق التبادل الدولي كما تؤثر على مبدأ التخصص في إنتاج السلعة. فهذه القيود تؤدي إلى تضيق نطاق التبادل الدولي، لأنها تؤدي في النهاية إلى ارتفاع سعر السلعة (قانون النفقة المتزايدة للسلع).

بمعنى نفقات النقل بالإضافة إلى نفقات إنتاج السلعة من (موارد ورأس المال - عمال) يؤدي إلى إنكماش الفرق بين نفقتها النسبية في داخل الدولة ونفقتها النسبية في الخارج ، مما يؤدي إلى انخفاض مقدار الربح والمكسب الدولي، ويؤدي كذلك إلى إنتاج السلعة الواحدة في أكثر من بلد بكميات مختلفة. إذاً قيود التكاليف (النقل) تعتبر قيد آخر بالنسبة للميزات النسبية للتخصص في إنتاج السلع.

خامساً : تطبيق النظرية عند إدخال نفقات الإنتاج :-

نعنى بنفقات الإنتاج (رأس المال - الآلات - العمال والأرض) إذاً اختلاف نفقات الإنتاج يضع حداً على نمو التخصص الدولي الذي يقوم على اختلاف النفقات النسبية (الميزة النسبية) وبناءً على فروض النظرية أن الدولة تنتج وتصدر السلعة التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية. فمثلاً إذا كان السودان متفوقاً نسبياً في إنتاج سلعة اللحوم عن ليبيا، ويرغب في تصدير هذه السلعة، ولكن مع زيادة الصادرات إلى ليبيا بمرور الزمن فيضطر السودان إلى استخدام واستصلاح أراضي جديدة لتربية الحيوانات وزراعة أعلاف إضافية إلى الأعلاف المتواجدة في المراعي الطبيعية مما ينتج عنه ارتفاع تكاليف إنتاج هذه السلعة مما ينعكس على الأسعار لهذه السلعة إلى الحد الذي يدعى ليبيا لإنتاج اللحوم محلياً بنفس هذه التكاليف. بالتالي تقوم بتخصيص جزء من مواردها الإنتاجية إلى قطاع اللحوم لإنتاجها محلياً بأسعار محلياً تنافس أسعار اللحوم المستوردة من السودان، مما يضطر السودان إلى خفض الكمية المنتجة مرة أخرى حتى يستقر الوضع في الحد الأول الذي كان فيه

السودان هو المنتج الرئيسي لسلعة اللحوم وليبيا منتج ثانوي بكميات قليلة. إذاً يلاحظ تزايد النفقات منعت من الاستمرار في التخصص لإنتاج السلع في الدول.

النظرية الحديثة لقيام التبادل التجاري

نظرية هيكشر - وأولين

هيكشر عالم سويدي انتقد النظرية الكلاسيكية لقيام التجارة الدولية في مقال نشره عام 1919م. فسر وشرح أفكاره تلميذه أولين في كتابه التجارة الإقليمية والتجارة الدولية عام 1933م.

شرح نظرية (هيكشر - أولين) أسباب اختلاف النفقات النسبية أو الأسعار النسبية للسلع المختلفة بين دول العالم لقيام التجارة الدولية على أساس اختلاف عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) المستخدمة في إنتاج السلع، وعلى ضوء اختلاف عناصر الإنتاج وضعت النظرية عدة افتراضات يجب توفرها حتى يتم التبادل البيني بين الدول ومن هذه الافتراضات :-

1/ وجود دولتين يقومان بإنتاج سلعتين باستخدام عنصرين من عناصر الإنتاج هما العمل ورأس المال.

2/ تزايد تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج السلعتين، بحيث تقوم كل من الدولتين بإنتاج السلعتين بكميات مختلفة.

3/ ثبات تكنولوجيا الإنتاج للسلعتين بحيث يتم إنتاج السلعة بنفس عنصر الإنتاج المستخدم في الدولتين أما عنصر العمل أو عنصر رأس المال.

4/ اختلاف طريقة الإنتاج للسلعتين حيث يتم إنتاج السلعة الأولى بطريقة مكثفة لعنصر العمل بينما يتم إنتاج السلعة الثانية بطريقة مكثفة لعنصر رأس المال داخل الدولة.

5/ يتم إنتاج السلعتين في ظروف ثبات حجم الغله، بمعنى زيادة عناصر الإنتاج المستخدم في إنتاج السلعتين تؤدي إلى زيادة الإنتاج من السلعة بنفس النسبة.

6/ ثبات أذواق المستهلكين في الدولتين.

- 7/ سياسة ظروف المنافسة الكاملة في أسواق السلع وعوامل الإنتاج، بحيث أسعار السلع تحدد بتفاعل قوى السوق (الطلب والعرض).
- 8/ حرية حركة عوامل الإنتاج على المستوى المحلي دون قيود مما يصعب حركة عوامل الإنتاج دولياً، وهذا الافتراض يضمن اختلاف أسعار عناصر الإنتاج على المستوى الدولي.
- 9/ عدم وجود قيود على التجارة الدولية مثل قيود جمركية أو غير جمركية مع عدم وجود تكاليف نقل أو يفترض تكاليف النقل أنها ثابتة بالنسبة للدول.
- 10/ الموارد المستخدمة في إنتاج السلع مستخدمة استخدام كامل لكافة عناصر الإنتاج، بمعنى الدول لا تعاني من وجود موارد معطلة.
- 11/ توازن التجارة بين الدولتين حيث تساوى الصادرات مع الواردات (الميزان التجاري).

تنقسم نظرية هيكشر - أولين إلى نظريتين هما :

1/ نظرية هبات عناصر الإنتاج *Factor Endowment Theoty*

2/ نظرية تعادل أسعار عناصر الإنتاج *Factor Price Equalization*

أولاً : نظرية هبات عناصر الإنتاج :

تقول النظرية أن قيام التجارة المريحة بين الدولتين يتطلب تخصص كل دولة في إنتاج وتصدير السلعة التي يتطلب إنتاجها استخدام كثيف لعنصر الإنتاج المتوفر نسبياً لديها، لأن ذلك يؤدي إلى إنتاج السلعة بأقل تكلفة لأن سعر العنصر المستخدم منخفض بناءً على توفره، وفي الوقت نفسه تقوم الدولة باستيراد السلعة التي يتطلب إنتاجها كلياً استخدام كثيف لعنصر الإنتاج النادر نسبياً لديها. بالتالي اختلاف لأسعار السلع بين الدول ناتج من توفر عنصر العمل المستخدم، فمثلاً الدولة التي يتوفر لديها عنصر العمل سيكون الأجر منخفضاً لأنها تتميز بكثافة سكانية عالية، وكذلك الدولة التي تستخدم عنصر رأس المال المتوفر لديها في إنتاج السلع سيكون سعر الفائدة منخفض إذا ما قورنت بالدول التي تعاني من ندرة نسبية في رأس المال، وكذلك ربح الأرض يكون مرتفعاً في الدول التي تعاني من ندرة

نسبية في عنصر الأرض مقارنة مع الدول التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر الأرض وهكذا.

المقصود بكثافة عنصر الإنتاج : إذا كانت السلعة (X) كثيفة رأس المال فهذا يعنى ارتفاع نسبة $(\frac{\text{رأس المال}}{\text{العمل}})$ المستخدم في إنتاجها بالمقارنة بنسبة $(\frac{\text{رأس المال}}{\text{العمل}})$ المستخدم في إنتاج السلعة (y) .

والعكس إذا كانت السلعة (y) سلعة كثيفة عنصر العمل فهذا يعنى ارتفاع نسبة $(\frac{\text{العمل}}{\text{رأس المال}})$ المستخدم في إنتاج السلعة (y) مقارنة بنسبة $(\frac{\text{العمل}}{\text{رأس المال}})$ المستخدم في إنتاج السلعة (X) .
الوفرة النسبية لعنصر الإنتاج :

توجد طريقتين لتعريف درجة الوفرة النسبية لعنصر الإنتاج بحيث تعتمد الطريقة الأولى على قياس الوفرة بوحدات مادية والطريقة الثانية تقيس الوفرة بوحدات نقدية.

أولاً : قياس الوفرة النسبية بوحدات مادية :

1/ تتمتع الدولة الأولى بوفرة نسبية في عنصر رأس المال إذا كان $(\frac{\text{كمية رأس المال}}{\text{كمية العمل}})$ فيها أكبر من $(\frac{\text{كمية رأس المال}}{\text{كمية العمل}})$ في الدولة الثانية.

أي بمعنى آخر إجمالي $(\frac{\text{رأس المال}}{\text{العمل}})$ في الدولة الأولى < إجمالي $(\frac{\text{رأس المال}}{\text{العمل}})$ في الدولة الثانية.

2/ تتمتع الدولة الثانية بوفرة عنصر العمل إذا كان :

إجمالي $(\frac{\text{العمل}}{\text{رأس المال}})$ فيها أكبر من إجمالي $(\frac{\text{العمل}}{\text{رأس المال}})$ في الدولة الأولى.

من المقاييس السابقة أن درجة وفرة عنصر الإنتاج في دولة معينة لا تعتمد على توفر العنصر المتاحة منه في الدول ولكن تعتمد على النسبة بين توفر العنصرين في الدولة مقارنة بتوفرها في الدولة الأخرى.

فمثلاً إذا افترضنا أن الدولتين هما الهند والصين وكانت كمية العمل المتاحة في الهند 400 عامل وكمية رأس المال فيها 200 وحدة نقدية، بينما الصين كمية العمل هي 600 وحدة وكمية رأس المال 400 وحدة نقدية بالتالي نلاحظ أن :

$$\text{إجمالي } \left(\frac{\text{رأس المال}}{\text{العمل}} \right) \text{ في الهند} = \frac{200}{400} = 0.5 \text{ وحدة نقدية}$$

$$\text{وإجمالي } \frac{\text{العمل}}{\text{رأس المال}} \text{ في الهند} = \frac{400}{200} = 2 \text{ عامل}$$

أما الصين فنلاحظ الآتي:

$$\text{إجمالي } \left(\frac{\text{رأس المال}}{\text{العمل}} \right) = \frac{400}{600} = 0.7 \text{ وحدة}$$

$$\text{إجمالي } \left(\frac{\text{العمل}}{\text{رأس المال}} \right) = \frac{600}{400} = 1.5 \text{ عامل}$$

يلاحظ أن إجمالي $\left(\frac{\text{رأس المال}}{\text{العمل}} \right)$ في الصين أكبر من إجمالي $\left(\frac{\text{رأس المال}}{\text{العمل}} \right)$ في الهند

أي ($0.5 < 0.7$).

كما أن إجمالي $\left(\frac{\text{العمل}}{\text{رأس المال}} \right)$ في الهند أكبر من إجمالي $\left(\frac{\text{العمل}}{\text{رأس المال}} \right)$ في الصين

أي ($1.5 < 2$).

وبناء على منطق النظرية (نظرية هبات عناصر الإنتاج) فإن الهند تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل، بينما الصين تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال.

وهذا يعني أن عنصر العمل في الهند ستكون أجورهم منخفض بناء على توفره (الأجور منخفضة في الهند لتوفر عنصر العمل).

بينما الصين تتمتع برأس المال، وهذا يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة فيها (سعر الفائدة منخفض لتوفر رأس المال).

الطريقة الثانية : قياس الوفرة النسبية على أساس أسعار عناصر الإنتاج :-

باستخدام أسعار عناصر الإنتاج كمقياس لدرجة الوفرة النسبية فإن

1/ الدولة (A) تتمتع بوفرة في عنصر رأس المال إذا كان :

إجمالي $\frac{\text{سعر الفائدة}}{\text{الأجر}}$ في الدولة A أقل $\frac{\text{سعر الفائدة}}{\text{الأجر}}$ في الدولة B

أي أن الدولة (A) تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال.

أي $\frac{\text{الفائدة}}{\text{الأجر}}$ في الدولة A $>$ $\frac{\text{الفائدة}}{\text{الأجر}}$ في الدولة B

2/ الدولة (A) تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل إذا كان :

$\frac{\text{الأجر}}{\text{سعر الفائدة}}$ في الدولة B أقل $\frac{\text{الأجر}}{\text{سعر الفائدة}}$ في الدولة A

ملحوظة سعر رأس المال هو الفائدة، سعر العمل هو الأجر.

ووفقاً لنظرية هبات عناصر الإنتاج يقرر هيكشر وأولين أن الدول تتخصص في إنتاج وتصدير السلعة التي يتطلب إنتاجها استخدام كثيف لعنصر الإنتاج المتوفر لديها، لأن انخفاض الأجر مثلاً يؤدي إلى انخفاض تكلفة السلعة مما يؤدي إلى قيام الدولة بتصديرها في نفس الوقت تقوم باستيراد السلعة التي يتطلب إنتاجها استخداماً كثيفاً لعنصر الإنتاج النادر نسبياً لديها كرأس المال.

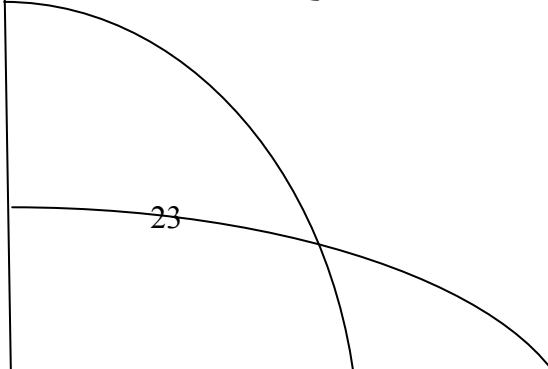
لأن هذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع سعر الفائدة ومن ثم ينعكس على تكلفة السلعة محلياً مما يتطلب استيرادها، والعكس بالنسبة الدولة إذا كانت تتمتع بتوفر رأس المال تقوم بتصدير السلعة التي يتطلب إنتاجها رأس المال و..... السلع التي تتطلب عنصر العمل النادر نسبياً لديها.

الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج وشكل منحنى إمكانية الإنتاج :

تنعكس الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج داخل الدولة على شكل منحنى إمكانية

الإنتاج.

فإذا كانت الدولة (A) دولة كثيفة عنصر رأس المال فهذا يعني إمكانية إنتاجها من السلعة X كثيفة رأس بدرجة أكبر من الدولة (B) إذا كانت B دولة كثيفة العمل فهذا يعني إمكانية قيامها بإنتاج كمية أكبر من السلعة (y) كثيفة العمل مقارنة بالدولة A ويمكن توضيح ذلك على منحنى إمكانية الإنتاج للدولتين كما يلي:



يلاحظ من الشكل أن الدولة (A) كثيفة رأس المال أنتجت كمية قدرها (52) من السلعة X وكمية أقل (55) من السلعة Y
بالتالي عليها أن تخصص في إنتاج وتصدير السلعة X إلى الدولة B كما
أن الدولة B أنتجت كمية أكبر من السلعة Y قدرها (OE) وكمية أقل من السلعة
(X) قدرها (Of) ، بالتالي عليها أن تخصص في إنتاج السلعة Y وتصديرها إلى A
وتستورد السلعة X من الدولة A .

نظرية تعادل أسعار عناصر الإنتاج Factor price Equalization

وفقاً لافتراضات نظرية (هيكشر - أولين) تقرر نظرية تعادل أسعار عناصر
الإنتاج عن التجارة الدولية تؤدي إلى تعادل الأسعار النسبية والمطلقة لعناصر
الإنتاج (رأس المال - والعمل) المتجانسة بين الدول التي تقوم بينها التجارة.
بمعنى أن أجور العمال ذوي المهارة المتجانسة في الدول التي تتم بينها
التجارة تتساوا في الأجل الطويل، وكذلك أسعار الفائدة تساوي في الأجل على رؤوس
الأموال المتجانسة بين الدول.

يمكن إيضاح منطق النظرية (تعادل أسعار عناصر الإنتاج) كما يلي :

إذا افترضنا أن الدولتين التي تتم بينهما التجارة هما :

الدولة A والدولة B

فإذا كانت الدولة A تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال بالتالي تنخفض
سعر الفائدة كما أشرنا سابقاً ففي حالة قيام التجارة مع الدولة (B) فسوف تخصص
في إنتاج السلعة (X) كثيفة رأس المال، بالتالي سيزيد إنتاجها من السلعة (X) وهذه
الزيادة تتطلب زيادة في رأس المال ومن ثم يرتفع سعر الفائدة على رأس المال وفي
الوقت نفسه سينخفض إنتاجها من السلعة (Y) كثيفة العمل، وبناء على انخفاض

إنتاج السلعة (Y) سيقبل الطلب على العمل والذي بدوره سيؤدي إلى انخفاض أجور العمال مع مرور الزمن إلى الحد الذي يختفي فيه الفارق بينها وبين الدولة (B) . ونفس الأمر سيحدث في الدولة التي تخصص في إنتاج السلعة (Y) كثيفة عنصر العمل وفي حالة قيام التجارة بينها وبين الدولة (A) سوف تزيد الإنتاج من السلعة (Y) وهذه الزيادة يصاحبها زيادة في حجم العمال الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأجور وفي الوقت نفسه يقل إنتاجها من السلعة (X) كثيفة رأس المال، مما يؤدي إلى انخفاض طلب رأس المال، فيخفض سعر الفائدة تبعاً لذلك بمرور الوقت إلى الحد الذي يختفي فيه الفارق بينها وبين الدولة A .

ولذلك يلاحظ أن التجارة بين الدولتين تحل تحرك عوامل الإنتاج (العمل - رأس المال) بين الدول حيث تتساوى عوامل الإنتاج بين الدول في الأجل الطويل. ولكن الواقع بخلاف ذلك يرجع ذلك لافتراضات هيكشر وأولين التي ترى حرية التجارة والمنافسة الكاملة بين الدول وهذه الافتراضات لا تتحقق في عالم اليوم حيث تعاني كل الدول من الاحتكارات والقيود على التجارة. لذلك يمكن القول بأن التجارة الخارجية تقلل من الفروق في أسعار عوامل الإنتاج وأسعار السلع إلا أنها لا يمكن أن تساوا الأسعار تساوي مطلق.

انتقادات نظرية هيكشر وأولين :

من الانتقادات التي وجهت لنظرية هيكشر وأولين هي:

1/ التطبيق الواقعي للنظرية لم يثبت صحته. فمثلاً الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال وندرة نسبية في عنصر العمل ولذلك من المتوقع أن تصدر سلع كثيفة رأس المال وتستورد سلع كثيفة عنصر العمل، حيث ترتفع أجور العمال محلياً، ولكن بعد دراسة قام بها ليوننتيف حدث العكس لاحظ أن الولايات المتحدة تصدر سلعاً كثيفة العمل وتستورد سلع كثيفة رأس المال، ولاشك هذه النتيجة تتعارض مع منطق نظرية هيكشر وأولين.

2/ هذه النظرية لا تمثل الواقع كذلك إذا كانت الدولة لها ندرة نسبية في عنصر العمل ولكن نفس الوقت إنتاجية العامل مرتفعة مقارنة مع الدولة التي تستورد منها سلع كثيفة عنصر العمل، كما في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يبلغ إنتاجية

العمال في أمريكا ثلاثة أضعاف إنتاجية العامل في الدول الأخرى مما يكسبها توفر في عنصر العمل بجانب توفر رأس المال مما يعني عدم قيام التبادل بينها وبين الدول الأخرى على حسب النظرية وهذا غير صحيح.

3/ اختلاف الأذواق للمستهلكين الذي افترض هيكشر وأولين ثبات الأذواق في الدولتين الت يتم التبادل بينهما، ويلاحظ هذا الاختلاف في الولايات المتحدة على حسب دراسة ليونيف الذي لاحظ أن أذواق المستهلكين تميل إلى استهلاك سلع كثيفة رأس المال، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة الأمر الذي يدفع بالولايات الأمريكية تصدير سلع كثيفة العمل واستيراد سلع كثيفة رأس المال رغم تمتع أمريكا بوفرة في رأس المال وانخفاض في سعر الفائدة.

4/ أن نظرية هيكشر - أولين افترضت تماثل دالة إنتاج السلعة في الدول المختلفة، بمعنى هنالك طريقة إنتاج واحدة لإنتاج السلعة داخل كل دولة، وهذا الافتراض غير مقبول فمثلاً أن تنتج السلعة (X) بطريقة مكثفة لعنصر العمل في سوريا ونفس الوقت تنتج هذه السلعة (X) في السودان بطريقة مكثفة لعنصر العمل ففن التبادل يتم حساب إجمالي $\left(\frac{\text{العمل}}{\text{رأس المال}}\right)$ لكل من الدولتين تحصل على نتائج مختلفة.

لذلك نجد أن النظرية تفترض تجانس عنصر الإنتاج وتهمل الاختلافات النوعية للإنتاج، فمثلاً الاتحاد السوفيتي يمتلك أكبر مساحة من الأراضي في العالم ولكنه يستورد اللحوم والمواد الزراعية وذلك بسبب عدم صلاحية أراضيه للفلاحة، كما أن دول الخليج تتمتع بوفرة رأس المال ورغم ذلك لم تقم فيها صناعة تعتمد على رأس المال، لذلك هذا الفرض يتسم بعدم الموضوعية.

5/ تفترض النظرية عدم إمكانية انتقال عناصر الإنتاج من دولة إلى أخرى، وهذا الافتراض غير واقعي في العصر الحديث لأن رؤوس الأموال أصبحت تتحرك بسرعة هائلة بين الدول وخاصة رؤوس الأموال النقدية (الاستثمارات والشركات المتعددة الجنسية) بالإضافة إلى حركة الأموال في شكل قروض ومساعدات من مؤسسات ومنظمات دولية.

6/ تفترض النظرية حرية المنافسة الكاملة وهذا الغرض غير واقعي بسبب الاحتكار، لأن أسعار السلع ونفقات الإنتاج وكميات السلعة المنتجة تختلف باختلاف المنافسة في ظل الاحتكار، وهذا يعني قد لا تصدر السلعة التي يمكن تصديرها في ظل المنافسة إذا كانت محتكرة لجهة معينة.

وقد تصدر السلعة في ظل الاحتكار مع عدم تصديرها في ظل المنافسة الكاملة وذلك لاستغلال المحتكر للأسواق الداخلية الخارجية للاستفادة من فروقات أسعار المستهلكين في الخارج والداخل.

السياسة التجارية Trade Policy

يرتبط قطاع التجارة الخارجية ارتباطاً وثيقاً ببقية قطاعات الاقتصاد القومي (القطاع الزراعي، القطاع الصناعي، القطاع الخدمي)، فيقوم قطاع التجارة الخارجية بتصريف فائض الإنتاج المحلي إلى خارج حدود الدولة، كما يقوم في نفس الوقت بسد عجز القطاعات المحلية من توفير بعض الاحتياجات المحلية (فائض الطلب) من العالم الخارجي، إذاً هذا القطاع يؤثر في القطاعات المحلية، كما يتأثر بها، بالإضافة إلى تأثيرات أخرى كالتغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية. وبناءً على ذلك تقوم الدولة بوضع سياسة تجارية مناسبة لمواجهة المتغيرات الخارجية.

تعريف السياسة التجارية:

تعنى السياسة التجارية مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تستخدم في مجالات العلاقات الاقتصادية الدولية.

وتعرّف كذلك بأنها (مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقتها التبادلية مع الدول الأخرى بهدف تحقيق أهداف معينة).

لما كانت التجارة الخارجية تعنى التحركات الدولية للسلع المنظورة (السلعية) والصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمية) والهجرة الدولية وحركة رؤوس الأموال بين دول العالم. بالتالي السياسة التجارية هي مجموعة التنظيمات والإجراءات والوسائل التي تتخذها الدولة من أجل تنظيم قطاع التجارة (حركتي الصادر والوارد) بقصد تحقيق أهداف معينة وهو عادة تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى ممكن، وأهداف فرعية أخرى مثل تحقيق التوظيف الكامل والاكتفاء الذاتي، وتثبيت أسعار الصرف، واستقرار التوازن في الميزان التجاري.

وهي تختلف باختلاف النظم الاقتصادية فهي في الدول الرأسمالية بخلاف الدول الاشتراكية، كما تختلف من دولة إلى دولة أخرى داخل النظام الواحد ويرجع ذلك لاختلاف الأهداف الاقتصادية لكل دولة وسائلها الخاصة التي تضعها لتحقيق أهداف معينة ترمى إليها.

أنواع السياسات التجارية :

تنقسم السياسة إلى نوعين هما سياسة الحماية التجارية وسياسة الحرية التجارية.

1/ سياسة الحماية التجارية، هذا الوضع يتوجب على الدولة فرض سلطتها للتأثير على اتجاه المبادلات الدولية، وعلى حجمها والحماية أنواع منها الحماية المطلقة للدولة بحيث تكفي هذه الدولة اقتصادياً وتمنع كل علاقاتها مع العالم الخارجي وهذا ما يفرق اقتصادها بالاكتفاء الذاتي أو المغلق، أو تقوم بفرض بعض القيود لمنع دخول بعض السلع لداخل حدودها.

وظهرت هذه السياسة عندما شعرت الدول المتخلفة بوطأة استغلال الدول المتقدمة لأسواقها، وكما اقترنت البدايات الأولى للحد من حرية التجارة الخارجية بالأنظمة الاشتراكية، حتى أصبح الآن ممارساً في كل الدول بل لا تكاد دولة تخلو من التدخل الحكومي من فرض نوع من السياسات المقيدة لحرية التجارة لأسباب قومية واجتماعية واقتصادية وسياسية، ففي المجال الداخل تتدخل الدولة بحجة تنظيم حركة التجارة وضمان سلامتها من الاستغلال والاحتكار من قبل الأفراد أو المؤسسات بغرض تخفيض الأسعار وزيادة فرص الإشباع المتاحة للمستهلكين عن طريق تمكينهم من السلع التي لم تمكنهم قدراتهم المالية من شرائها عندما كانت أسعارها مرتفعة، أو تمكنهم من الحصول على أكبر كميات من السلع بنفس المبالغ التي كانوا ينفقونها في شرائها عندما كانت أسعارها مرتفعة.

أما في المجال الخارجي تتدخل الدولة لحماية الإنتاج المحلي، أو حماية الصناعات الناشئة أو معالجة الاختلال في موازين المدفوعات والميزان التجاري.

وكما نادوا الاقتصاديون في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا بضرورة حماية منتجات الصناعة الوطنية من غزو السلع الإنجليزية والفرنسية، انتهى الأمر بانتهاء الدول الأوروبية سياسة الحماية التجارية في عام 1873م وحتى قيام الحرب العالمية الأولى، بلغت سياسة الحماية التجارية أوجها خلال الثلاثينات وتعددت أساليبها فبالإضافة إلى الرسوم الجمركية فرضت الدول القيود الكمية على وارداتها، ورقابة على الصرف، بالإضافة إلى سياسة حظر التجارة مع الدول الأعداء

كما فعلت الدول العربية بعدم تصدير النفط في عام 1973م إلى كل من أمريكا وهولندا بسبب دعمهما لدولة إسرائيل، أو كما فعلت أمريكا في عام 1980م حيث منعت تصدير القمح للاتحاد السوفيتي بسبب المشكلة الأفغانية ولنشوب الحرب الباردة بينهما.

ومجمل القول أن مجالات التدخل الحكومي المباشر وغير المباشر اتسع في مجال حركة التجارة الداخلية والخارجية، وتضاءلت في المقابل سياسة الحرية التي قامت عليها الفلسفة الرأسمالية.

إذاً ما هو الهدف من تقييد حرية التجارة :

إن الذين نادوا بسياسة الحماية قدموا في ذلك حججاً بعضها اقتصادي وبعضها غير اقتصادي.

1/ الحجج الاقتصادية : سميت بالحجج الاقتصادية تطبيقها يؤدي إلى زيادة

الناتج القومي من بينها :

أ/ **حماية الصناعات الناشئة** : ترجع هذه الحجة إلى العالم الأمريكي

الاسكندر هاملتون الذي نادى بها في عام 1790م، ومن بعده فردريك ليست العالم الألماني في عام 1841م بالتالي يرى فردريك الحماية يجب أن تقتصر على الصناعي، وأن تكون مؤقتة وكما يرى كذلك أن الحماية تكون ضرائب جمركية تعوض انخفاض أثمان منتجات الصناعات الأجنبية عن أثمان منتجات الصناعات الوطنية الوليدة، لأن الصناعات الوطنية لن تنافس الصناعات الأجنبية ذات الجودة العالمية من خلال التجربة الطويلة والتنظيم والأيدى العاملة الماهرة مما يكن الدول الأجنبية من التمتع بمزايا الإنتاج العالي وبنفقات أقل بخلاف الصناعات الناشئة في البلاد التي بدأت نهضتها الصناعية متأخرة ولكي تشجع الدولة صناعتها من أجل النمو يجب أن توفر لها الحماية.

ب/ **اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية** : قد يكون الغرض من الحماية إغراء

رؤوس الأموال الأجنبية دخول الدولة بقصد الاستثمار المباشر تجنباً لعبء الرسوم الجمركية المفروضة، بالتالي يكون الهدف من سياسة الحماية تشجيع الصناعات الوطنية التي تعتمد على رأس المال الأجنبي مما يساعد ذلك على زيادة الدخل

القومي حيث يزداد الإنفاق الكلي بزيادة تشغيل الموارد المتوفرة لدى الدولة من موارد طبيعية وبشرية، كما يساعد رأس المال الأجنبي على تطوير فنون الإنتاج المحلية وارتفاع كفاءته، لذلك تفرض الدول رسوم جمركية مرتفعة على واردات السلع مما يؤدي بالاستثمارات الأجنبية لقيام مشاريع تنمية داخل البلد وبيع المنتجات في السوق الوطنية لدوله، بالرغم قوة حجة هذه السياسة إلا أنها تضع القرار السياسي في يد المستثمرين الأجانب الذين يسيطرون على نسبة كبيرة من الاستثمارات بالإضافة إلى تسرب جانب هام من الفائض الاقتصادي المتولد عن تلك الاستثمارات إلى خارج الدولة في شكل فوائد للقروض أو جزء من الأرباح وفي الوقت نفسه يقلل من البطالة ويخلق أيدي عاملة ماهرة ويساهم في زيادة إيرادات الدولة مما ينعكس على المستوى المعيشي لأفراد الدولة.

ج/ معالجة البطالة : يرى أنصار السياسة الحماية أن فرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة يجعل أسعار هذه السلع الواردة مرتفعة في الأسواق المحلية مقابل أسعار السلع المحلية، فيتحول الطلب عن السلع الأجنبية إلى السلع المحلية فترتفع أسعار السلع الوطنية بناء على زيادة الطلب المحلي، مما ينعكس على المنتجين المحليين من زيادة إنتاج حيث يزيد الأرباح فزيادة الاستثمارات الوطنية يزيد الطلب على العماله ومن ثم امتصاص جزء من البطالة المحلية.

لأن قيام صناعات جديدة يعنى استخدام المزيد من العماله، كما أن سياسة الاكتفاء الذاتي داخل الدولة تؤدي إلى زيادة فرص العمل، ولكن مبدأ المعاملة بالمثل يؤدي على نقص الطلب على المنتجات الوطنية في الخارج، عموماً إن تأثير التجارة الخارجية على حجم العماله أو التشغيل يتحدد بصافي عمليات الاستيراد والتصدير بالإضافة إلى حجة العماله الرخيصة أكثر الحجج شيوعاً لغرض الحماية، ويعتمد مؤيدو سياسة الحماية على فوارق الأجور، لأن السلع المنتجة باستخدام العماله الرخيصة ستباع بأقل أثمان من أثمان المنتجات المحلية مما يجعل المنتجين المحليين غير قادرين على المنافسة، وكذلك المنشآت المحلية ستقوم بنقل عملياتها خارج الحدود الوطنية بغرض الاستفادة من العماله الرخيصة.

د/ الحماية مصدر لإيرادات الدولة وذلك من خلال فرض الرسوم الجمركية تتمكن الدولة من الحصول على موارد مالية تساهم في زيادة الانفاق على بعض الخدمات داخل الدولة أو تمويل بعض المشروعات الحكومية.

و/ سياسة الحماية تساعد على تقوية مركز الدولة في مبادلتها التجارة مع الدول الأخرى للحصول على منافذ لبيع منتجاتها بمعنى أن الدولة تساهم على تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الواردة إليها مقابل منحها امتياز لبيع إنتاجها في سوق الدولة المراد تخفيض الرسوم الجمركية على سلعه.

ثانياً : ما الحجج غير الاقتصادية تتمثل في الآتي:

1/ توفير الأمن الاقتصادي لأوقات الأزمات : سياسة الحرية تؤدي إلى أنباء اقتصاد الدولة بالاقتصاد العالمي من حيث تمويله ببعض السلع الأساسية مقابل تسويقه لإنتاجه مما يجعله تابع لاقتصاد هذه الدولة فإذا ما حدث خلاف بين الدول ينتج عنه فرض حصار اقتصادي على الدولة، فالحصار في هذه الحالة يؤدي إلى انهيار الاقتصاد.

2/ المحافظة على الطابع القومي : قيام العلاقات التجارية بين الدول يؤدي للاختلاط وذوبان الفوارق بينهما، ومن ثم تفقد الدولة طابعها الذي يميزها عن الدول الأخرى وسداد في سلوكها الاستهلاكي أو موقفها الحضاري، وخاصة إذا كانت الدولة مكلفة ترى في الدول المتقدمة القدرة مما يدخل على الدولة بعض السلع التي تتعارض مع أخلاق المجتمع وقيمه أو الشرع أو القانون أو العادات والتقاليد، مثل سلع الأفلام الخليعة وسلعة الخمور وغيرها والسلع التي تفسد بأخلاق المجتمع.

سياسة الحرية : نادى أنصار هذه السياسة بأن يكون التبادل التجاري بين الدول بدون أي عقبات وقيود تحد من قيام التبادل البيئي بحيث لا يجوز فرض أي قيود تعوق تدفق السلع عبر الحدود سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات، ولما كان هدف أية سياسة اقتصادية أو تجارية هو تحقيق الرفاهية الاقتصادية فإن أتباع حرية التجارة يؤدي إلى تعظيم الدخل القومي للدول أطراف التبادل، كما تؤدي سياسة الحرية من توفر بعض السلع التي لم يمكن توفرها محلياً بسبب عدم توفر الموارد

الطبيعية أو رأس المال كما تساهم في سعد فجوة الطلب المحلي واستند أنصار هذه السياسة على عدة حجج منها:

أ/ منافع التخصص الدولي : حيث يتم تخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية، لما كان التخصص يتوقف على نطاق السوق الذي يتم فيه التبادل، فإن اتساع نطاق التجارة الدولية شرط لازم لاتساع مدى التخصص الدولي وتقاسم العمل الدولي، مما يزيد الحجم الكلي للسلع المنتجة في العالم مما يؤدي بدوره إلى حسن استغلال موارد الدولة.

2/ منافع المنافسة : في ظل حرية التجارة يرتفع المستوى الإنتاجي بالإضافة إلى خفض نفقات التكاليف ومن ثم انخفاض أسعار السلع للمستهلكين مما تؤدي المنافسة إلى تنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطوراً سعياً لزيادة الناتج وخفض التكلفة لتحقيق أكبر ربح كما تؤدي المنافسة لعدم قيام الاحتكارات.

3/ تؤدي الحرية التجارية إلى خلق نطاق سوق واسع بين الدول للاستفادة من حجم السكان حيث الطلب استهلاكي أو الطلب على العمالة كما تساهم على حركة رؤوس الأموال دون قيود دولية أو محلية للدول المضيفة.
أدوات السياسة التجارية (سياسة الحماية التجارية) :-

أن سياسة الحد من حرية التجارة سابقاً تجعل الدولة قادرة على وضع بعض القيود على حركتي الصادر والوارد لأن مفهوم الحرية في التجارة الدولية يتنافى مع الحقيقة، وهي تصارع الدول على غزو أسواق الدول الأخرى من هذه الأدوات أو القيود الجمركية والقيود الغير جمركية.

أولاً القيود الجمركية : تعرف الرسوم الجمركية على أنها ضريبة تفرض على السلع التي تعبر حدود الدولة سواء أكانت واردات أو صادرات، وهي من أكثر أدوات السياسة التجارية أهمية وأكثرها انتشاراً، فهي وسيلة تستخدم لحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية ووسيلة لتحسين ميزان المدفوعات ووسيلة للحصول على مصادر إيرادية لتمويل نفقات الدولة وتنقسم إلى ثلاثة أنواع هي:

1/ الرسوم الجمركية النوعية Specific royalties

هي عبارة عن مبلغ محدد وثابت تفرض على وحدة مستوردة كما في الدول النامية حيث تعتمد على التعريف الجمركية كمصدر من مصادر الدخل، وبعض الدول تفرضها على الصادرات من المواد الأولية كمصدر هام للدخل مثل غانا التي تعتمد على صادرات الكاكاو والبرازيل التي تعتمد على صادرات البن كما هنالك بعض الدول تحرم قانوناً فرض الرسوم الجمركية على الصادرات كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى الدول المتقدمة التي تفرض رسوماً جمركية على وارداتها من الدول النامية خاصة السلع التي يعتمد إنتاجها على كثافة عنصر العمل بغرض حماية العمالة الوطنية الذين يعملون في إنتاج بدائل الواردات من تلك السلع.

إذاً الرسوم النوعية تفرض في شكل مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة مثلاً فرض 155 جنيه كرسوم جمركية نوعية على طن من اللحوم المستوردة بصرف النظر عن ثمن الطن وتكاليف شحنه بالإضافة إلى تأمين السلعة.

2/ الرسوم القيمية : هي تلك الرسوم التي تفرض بنسبة معينة من قيمة السلعة المستوردة أو المصدرة على سبيل المثال إذا قامت الدولة باستيراد 155 دراجة، حيث 50 دراجة تستوردها من الصين بتكلفة 50 جنيهاً و 50 دراجة من فرنسا تكلفتها 300 جنيه وإذا كانت الرسوم المفروضة على الاستيراد 15% فما هي حصيلة الرسوم التي يقوم بدفعها.

قيمة الواردات = 50 دراجة من الصين × 50 جنيه تكلفة + 50 دراجة من فرنسا × 300 جنيه تكلفة =

$$50 \times 50 + 300 \times 50 = 2500 + 15000 = 17500 \text{ جنيه}$$

$$\text{حصيلة الرسوم القيمية} = \frac{10}{100} \times 17500 = 1.750 \text{ جنيه}$$

أما حصيلة الرسوم النوعية يساوي مجموع الدرجات المستوردة × القيمة الثابتة المفروضة فمثلاً إذا الدولة فرضت رسوم نوعية قدرها 20 جنيه على كل

دراجة فإن حصيلة الرسوم النوعية = 100 دراجة × 20 رسوم كل دراجة

$$20 \times 100 = 2000 \text{ جنيه لكل الدرجات المستوردة}$$

3/ الرسوم الجمركية المركبة Compound Tari A :

هي تلك الرسوم الجمركية التي تشمل الجمركية النوعية بالإضافة إلى الرسوم القيمة، فمثلاً قد تفرض السلطات (الدولة) رسوماً نوعية على كل سلعة مستوردة بمقدار محدد وثابت بالإضافة إلى رسوم جمركية قيمة قدرها 10% مثلاً ففي المثال السابق تكون حصيلة الرسوم المركبة هي $2000 + 1750 = 3750$ جنيهه حصيلة الرسوم في هذه الحالة.

بمعنى آخر إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تفرض رسوم نوعية قدرها 500 دولار على كل سيارة مستوردة من الخارج بغض النظر عن ثمن السيارة و10% رسوم جمركية قيمة على السيارات المستوردة، فإذا كانت بصدد استيراد نوعين من السيارات هما سيارة المرسيديس وسيارات تويوتا، وكان ثمن سيارة المرسيديس 20.000 دولار، بينما ثمن سيارة التويوتا 5.000 دولار.

ففي حالة الرسوم النوعية نلاحظ إذا كانت السيارة سعرها 20.000 تدفع رسوم قدرها 500 دولار، وكذلك في حالة السيارة سعرها 5.000 دولار تدفع كذلك رسوم نوعية قدرها 500 دولار، بالتالي حصيلة الرسوم على السيارتين متساوية لو اختلفت الأسعار فهي 500 دولار لكل سيارة.

أما في حالة الرسوم القيمة : فسيارة المرسيديس رسومها القيمة

$$500 = \frac{10}{100} \times 20.000$$

القيمة هي $2000 + 500 = 2500$ دولار. وحصيلة الرسوم الجمركية هي $2500 + 500 + 500 = 3500$ دولار للسيارتين.

بالرغم من سهولة تطبيق الرسوم النوعية إلا أنه يعاب عليها أن السلعة ذات الثمن المنخفض تتحمل عبئاً جمركياً أعلى من السلعة البديلة ذات الثمن المرتفع، ففي المثال السابق لما كان ثمن سلعة المرسيديس 20.000 دولار ونسبة الرسوم النوعية هي 500 دولار فإن نسبة الرسوم بالنسبة لسعر السيارة

$$= \frac{500}{20000} = \frac{5}{2} = 2.5\% \text{ فقط}$$

أما التعريف النوعية كنسبة من قيمة سيارة تويوتا $\frac{500}{5000} \times 100\% = 10\%$

بالتالي نلاحظ أن السلعة ذات السعر المرتفع تحملت عبئاً ضريبياً أقل من السلعة ذات السعر المنخفض، وهذا العيب لا يظهر في حالة تطبيق الرسوم

الجمركية القيمة، لذلك أن كثير من الدول تقوم بتطبيق الرسوم الجمركية النوعية على المنتجات المتجانسة حيث الجودة والنوعية لأن أسعارها متقاربة كما هو الحال في السلع والمنتجات الزراعية ويعاب على الرسوم النوعية كذلك عدم قدرتها على زيادة حصيلة الرسوم الجمركية مع تزايد قيمة الواردات مما يؤثر على قدرتها على حماية المنتجين المحليين، ويرجع ذلك إلى أنه مهما ارتفع ثمن السلعة المستوردة فسوف يظل المبلغ المفروض في شكل رسوم جمركية نوعية ثابتة ويمكن ملاحظة ذلك في الأمثلة السابقة فمثلاً عند استيراد 50 دراجة بسعر الدراجة الواحدة 100 جنيه وعند فرض رسوم نوعية قدرها 10 جنيهات، فإن حصيلة الرسوم النوعية = $10 \times 50 = 500$ بالتالي هذه النسبة لسعر جميع الدراجات ($100 \times 50 = 5000$) إذاً النسبة $\frac{500}{5000} = 10\%$

فإذا زادت قيمة الدراجة إلى 200 جنيه للوحدة فإن حصيلة الرسوم النوعية ستقل كما هي 500 جنيه ونسبة تكلفة الدراجة ($200 \times 50 = 10000$) = $\frac{500}{10000} = \frac{5}{100} = 5\%$ نلاحظ أن الرسوم النوعية انخفضت عندما زادت قيمة الدراجات، هذا الانخفاض يؤدي إلى منافسة الإنتاج المحلي مما ينعكس في انخفاض مستوى الحماية التي تقوم بها الرسوم الجمركية النوعية مع تزايد قيمة الواردات، مما يشعر المنتجين المحليين بتناقص قدرة الرسوم النوعية على حمايتهم من منافسة الواردات الخارجية، في الوقت نفسه يشعر المستهلكين بزيادة مستوى رفاهيتهم وذلك لتناقص عبء الرسوم الجمركية النوعية.

هذا الوضع دفع أغلب دول العالم منذ نهاية السبعينات وبداية الثمانينات لتقليل الاعتماد على الرسوم النوعية لحماية الصناعة الوطنية.

أما الرسوم الجمركية القيمة فإنها لا تعاني من تناقص قدرتها على حماية المنتجين المحليين مع تزايد قيمة الواردات، حيث أن زيادة قيمة السلع المستوردة تؤدي إلى زيادة حصيلة الرسوم الجمركية القيمة، فمثلاً عندما كان ثمن السيارة المارسيدس المستوردة 20000 دولار وكانت الرسوم القيمة المفروضة 10% فإن حصيلة هذه الرسوم = $\frac{10}{100} \times 20000 = 2000$ دولار، فإذا ارتفع سعر سيارة المارسيدس إلى 40000 دولار فإن حصيلة الرسوم القيمة تصبح

$$4000 = \frac{10}{100} \times 40000$$

قيمة تتزايد بتزايد قيمة السلعة مما يؤدي إلى حماية المنتج المحلي، لأن حصيله الرسوم الجمركية القيمية قد تزايدت بنفس نسبة الزيادة في قيمة الواردات.

القيود غير الجمركية : المقصود بالقيود غير الجمركية الأدوات التي تستخدمها السياسة التجارية بخلاف الرسوم الجمركية، والتي تؤثر بدورها في انسياب السلع والخدمات عبر الحدود وتشمل عدد كبير من الإجراءات منها حصص الاستيراد ودعم الصادرات وتراخيص الاستيراد وغيرها.

نظام الحصص Quotas : يقصد بنظام الحصص فرض قيود على الاستيراد ونادراً ما يكون على الصادرات خلال فترة زمنية معينة بحيث تضع الدولة حد أقصى للكميات المسموح باستيرادها أو تصديرها وأول من استخدم هذا القيد فرنسا، يتم بموجب هذه السياسة تحديد أعلى للكمية المراد استيرادها من سلعة من خلال فترة زمنية محددة، وعادة ما تكون هذه الكمية المسموح باستيرادها أقل من الكمية التي كان من الممكن استيرادها في ظل حرية التجارة ولسبب في الأخذ بنظام الحصص هو عدم معرفة ظروف الطلب والعرض للسلع خاصة الفترات التي تحتاج إلى إجراءات سريعة مثل فترات الحرب بالإضافة إلى عدم مرونة عرض الواردات أي إذا كان عرض الواردات عديم المرونة فإن فرض رسم جمركي عليها لا يؤدي إلى ارتفاع أسعارها داخلياً، وهذا الأسلوب تفرضه السوق الأوروبية على وارداتها الزراعية من باقي الدول في الأوقات التي لا يظهر فيه الإنتاج المحلي.

2/ أسلوب الإعانات : هنالك نوعين للإعانات منها دعم الصادر ودعم

الأسعار.

أ/ دعم الصادر : هذه الإعانات في هذا المجال الغرض منها تيسير الأمر على المصدرين، وأحياناً تدفع إعانات للمستوردين إذا أرادت الدولة أن تمكنهم من البيع في الداخل بأسعار تقل عن أسعار الشراء في الخارج تشجيعاً لهم على مزاوله نشاطهم في الأسواق العالمية، وهنا يمكن أن نفرق بين نوعين من الإعانات إعانات مباشرة وتتمثل في أداء مبلغ معين من النقود يحدد على أساس قيمي أو على أساس نوعي كما ذكرنا سابقاً، أو إعانات غير مباشرة تتمثل في منح المشروع بعض

الامتيازات الغرض منها تحسين حالته المادية ومن أمثلة ذلك الإعفاءات الضريبية أو الاستناد من بعض الضرائب أو خفض معدلاتها، أو منح تسهيلات في شكل قروض طويلة الأجل أو قصيرة الأجل أو بخصم أسعار الفائدة على هذه القروض وزيادة حجم السلفيات والتسامح في دفعها آجلاً، أو تقديم بعض الخدمات التي تعود على المشروع بالتفع مثل المشاركة في الأسواق والمعارض الدولية، وتحتمل جزء من الأقل من النفقات أو السفر أو نقل البضائع المعروضة أو مصاريف الدعاية للترويج وغيرها، وكل ذلك الغرض منه دعم مقدرة المنتجين الوطنيين على المنافسة في الأسواق الدولية وزيادة تعيين من الأرباح الناتجة من خفض نفقات الإنتاج ومن ثم خفض الأسعار التي يبيعون على أساسها منتجاتهم المصدرة في الخارج، ولكن هذا الوضع يجعل الدولة المستوردة المعاملة بالمثل.

ب/ أما إعانات ودعم الأسعار : في هذه السياسة تقوم الدولة بدعم أسعار المنتجات المحلية أو أسعار السلع الاستهلاكية وذلك بدون تشجيع الإنتاج المحلي من خلال زيادة الطلب المحلي بالإضافة إلى تشجيع المستهلكين للاستفادة من انخفاض الأسعار في هذه الحالة تقوم الدولة بتحديد سعر أدنى للمستهلك وتتحمل الفرق بين هذا السعر وسعر السوق، كما يتم دعم أسعار البيع وذلك تحديد سعر أعلى لبيع السلع وتتحمل الفرق بين هذا السد وسد السوق، وهذه السياسة تمكن المنتجين على المنافسة، وبالتالي زيادة حجم الصادرات وإحلال الإنتاج المحلي محل الواردات. أما سياسة دعم الأسعار للبيع للمستهلكين فإنه يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المدعومة، مما يحفز المنتج المحلي فيتحول الطلب لصالح الإنتاج المحلي بخلاف السلع المستوردة المنافسة للسلع المحلية.

3/ تراخيص الاستيراد وتراخيص التصدير : هذه السياسة من أساليب تقييد عمليات التجارة الخارجية، وفي هذه الحالة تخضع الدول الاستيراد لنظام التراخيص فلا يسمح لتاجر باستيراد أي سلعة من الخارج إلا بعد أن يحصل على إذن من السلطة العامة الجمارك يصرح له بالقيام بعملية الاستيراد، إلا أن هذا الوضع يؤدي إلى ظهور المحاباة والتلاعب بالتراخيص بالبيع والشراء، كما تتفشى ظاهرة الرشوة

والمحسوبية، لذلك يقترح كتاب هذا المجال على توزيع تراخيص الاستيراد على أساس البيع بالمزاد العلني، حتى تبتعد الشبهة عن الجهاز الإداري القائم بهذه الأعمال.

4/ سياسة الإغراق : يقصد بالإغراق (Damping) انتهاج دولة معينة

سياسة تعمل على التمييز بين الأسعار السائدة في الداخل والخارج وتتم سياسة الإغراق بخفض أسعار السلعة المصدرة في الأسواق الخارجية عند أسعار السلع في داخل الدولة مضافاً إليها نفقات النقل بمعنى سياسة البيع بأقل من نفقات الإنتاج في الأسواق الأجنبية مع تعويض الخسارة برفع الأسعار في داخل الدول.

5/ قيود أخرى مانعة : من هذه القيود التصنيف الإداري من قبل مصلحة

الجمارك مثلاً عندما تفرض الدولة رسوماً جمركية قيمية 25% على سيارات النقل المستوردة من الخارج بينما تفرض رسوم جمركية 5% فقط على قطع الغيار الخاصة بهذه السيارات، فإن ذلك الرسم قد يشجع المستوردين على إقامة مصانع لتجميع السيارات لتفادي أعباء الرسوم الجمركية.

وكذلك قد تتجه بعض الدول على فرض قيود مانعة على الواردات بواقع الحماية الصحية والبيئية مثل استيراد المواد الغذائية المهرمنة أو التي يتم التدخل فيها باستخدام الهندسة الوراثية مثل واردات السوق الأوروبية المشتركة من اللحوم الأمريكية.

أو قد تكون في صورة تقييد الصادرات من سلعة تعتمد عليها في الصناعات المحلية كمادة خام، وذلك لتجنب النقص المادي لاحتياجات هذه الصناعات مثل ما فعل السودان لصادرات القطن قصير النيلة المستخدم في صناعة النسيج.

أو تكون القيود مانعة عندما يؤدي زيادة الطلب الخارجي على سلعة ما إلى ارتفاع أسعارها بالداخل قد تلجأ الحكومة إلى منع تصديرها لحماية المستهلك المحلي، ومثال لذلك فعلت حكومة السودان عدة مرات منعت تصدير الذرة والماشية لمنع ارتفاع أسعار الخبز واللحوم للمستهلك، وهناك العديد من القيود الأخرى منها الرقابة على أسعار الصرف وهذا النوع يوجد في معظم الدول وخاصة الدول النامية، التي تعاني من نقص في العملات الأجنبية والأرصدة الدولية قد تلجأ هذه الدول على فرض قيود على الصرف الأجنبي، وذلك من خلال إلزام المصدرين بتحويل حصيلة

صادراتهم عند أسعار صرف يحددها البنك المركزي للدولة بحيث يتم تقييم العملات الأجنبية بأسعار صرف منخفضة في حالة الاستيراد سيكون من السلع الضرورية مثل السلع الغذائية ومستلزمات الإنتاج والعكس، في حالة السلع غير ضرورية لحماية الإنتاج المحلي بحيث يرتفع سعر الصرف للعملة المحلية المقدم بالعملات الأجنبية.

ميزان المدفوعات Balance of Payment

ماهية ميزان المدفوعات : ميزان المدفوعات لأي بلد هو بيان حسابي يسجل قيم السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلي والخارجي من الدولة خلال فترة زمنية عادة تكون سنة. وذكرنا سابقاً أن الدول ترتبط ببعضها في مجال العلاقات الدولية (التجارة الخارجية) بالتالي تقوم وزارة الاقتصاد أو وزارة التجارة المختصة بشئون التجارة والمعاملات الخارجية بتسجيل كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بينها وبين أي دولة أخرى خلال السنة فيتم حصر قيم البضائع المصدرة والمستوردة وإيرادات شركات الشحن الوطنية والمدفوعات لشركات الشحن الأجنبية والإيرادات السياحية ومصروفات المواطنين المقيمين بالخارج في سياحة أو بعثات علمية أو دبلوماسية وغيره، بالإضافة إلى الأموال المقرضة من أو المقرضة إلى بلدان أخرى والفوائد والأرباح المكتسبة من الاستثمارات الخارجية والفوائد المستحقة على القروض الأجنبية، إذاً ميزان المدفوعات عبارة عن حساب لكافة المعاملات الاقتصادية التي تمت خلال فترة معينة وهي عادة سنة، بين الأشخاص المقيمين داخل الدولة والأشخاص المقيمين في الدول الأخرى، وفي الوقت نفسه سجل لحقوق الدولة وديونها خلال فترة معينة عادة هي سنة، ومن أجل تبسيط فهم بنود ميزان المدفوعات يتم تقسيمها إلى مجموعتين هما :

مجموعة يترتب عليها زيادة المتحصلات تسمى بالجانب الدائن، ومجموعة يترتب عليها مدفوعات وتسمى بالجانب المدين.

ففي الجانب الدائن تدرج كافة العمليات التي تحصل الدولة بموجبها على إيرادات من العالم الخارجي مثل الصادرات من السلع والخدمات التي يؤديها الأشخاص المقيمون بالدول إلى أشخاص غير مقيمين فيها، وجانب المدين تدرج فيه كافة العمليات التي تعطي الدولة بموجبها مدفوعات إلى العالم الخارجي ومثال لها الواردات من السلع والخدمات المختلفة التي يتقاضاها الأشخاص المقيمون بالدولة من غير المقيمين فيها، فنعني بالشخص المقيم الشخص الذي يعيش بصفة دائمة

في داخل الدولة بالإضافة إلى الحكومات والمشروعات الاقتصادية والمؤسسات التي لا تهدف إلى الربح فتعتبر مقيمة في الدولة التي توجد فيها بالتالي لا فرق بين المشروعات الوطنية وفروع الشركات الأجنبية - أما السائحون والممثلون الدبلوماسيون وطلاب البعثات والمنظمات الدولية لا يعتبروا مقيمين في الدولة التي يوجدوا فيها حساب ميزان المدفوعات.

يمكن تقسيم ميزان المدفوعات إلى ثلاث حسابات هي:-

1/ الحساب الجاري أو المعاملات الجارية.

2/ حساب رأس المال (أو المعاملات الرأسمالية).

3/ صافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة.

أولاً : الحساب الجاري : يسجل في هذا الحساب جميع عمليات تصدير

واستيراد السلع والخدمات إذا ينقسم الحساب الجاري إلى قسمين رئيسيين هما :

1/ الميزان التجاري وهذا يسجل التجارة المنظورة (Visible Trade) أي

التجارة في السلع المصدرة والمستوردة.

2/ ميزان التجارة غير المنظورة (Invisible Trade) أي صادرات

وواردات الخدمات من أهم بنود هذا القسم (الصادرات غير المنظورة دائن، أو

متحصلات، الواردات غير المنظورة في شكل مدفوعات) هي :

1/ المواصلات والاتصالات في جانب المتحصلات (الدائن) تتحصل الدولة

على الدخل المكتسب لشركات النقل والملاحة البحرية والجوية الوطنية عن خدماتها

التي انتفع بها الأجانب.

2/ إيرادات هيئات الموانئ الوطنية، وعوائد المرور التي تدفعها شركات النقل

والملاحة الأجنبية مقابل استخدام الأراضي أو المعابر المائية الإقليمية.

3/ إيرادات هيئات البريد والتلغراف والتليفونات الوطنية عن خدماتها لأفراد

أجانب أو شركات وهيئات أجنبية.

أما في الطرف الثاني إلى جانب الواردات أي المدين : وهي المدفوعات التي

تدفع لشركات النقل والملاحة البحرية والجوية الأجنبية، وكذلك إلى هيئات الموانئ

الأجنبية مقابل تلقي شركات النقل والملاحة الوطنية تسهيلات وخدمات في عمليات

التجارة العابرة للحدود، وكذلك مدفوعات هيئات البريد والتلغراف والتليفونات الأجنبية من جانب المواطنين من الأفراد أو الشركات أو الحكومة الوطنيين.

2/ من الصادرات غير المنظورة متحصلات إيرادات شركات التأمين الوطنية، بالمثل مدفوعات إلى شركات التأمين الأجنبية.

3/ متحصلات السفر والسياحة والإقامة داخل الدولة : مثل إيرادات السياحة من الأجانب، ومدفوعات الوكالات والهيئات الأجنبية المقيمة داخل الدولة، بالمثل مدفوعات المواطنين لبلاد أجنبية في خلال سفرهم أو سياحتهم أو إقامتهم بالخارج للتعليم أو في بعثات دبلوماسية أو اقتصادية أو عسكرية وغيره.

4/ إيرادات استثمارية : أي الإيرادات المتحققة من فوائد القروض إلى الشركات الأجنبية، وكذلك أرباح الاستثمارات الوطنية بالمثل في جانب المدين أي المدفوعات تشمل المدفوعات من فوائد وأرباح على قروض أو استثمارات أجنبية داخل البلد أو الدولة.

5/ هبات ومنح : هبات ومنح مالية من دول أجنبية، وبالمقابل هبات ومنح إلى دول أجنبية.

ثانياً : حساب تحويلات رأس المال : يشمل هذا الحساب جميع العمليات التي تتمثل في حركة رؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى مع التمييز بين المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل وبين المعاملات قصيرة الأجل، ويقصد بالمعاملات الرأسمالية طويلة الأجل تلك التدفقات الرأسمالية من الدولة إلى الخارج أو العكس، وتشمل الاستثمارات المباشرة، والقروض طويلة الأجل وبأقساط سدادها طويل الأجل، أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو استثمار يدبره أصحابه بصفة مباشرة ويتحملون مسؤولياته ويحققون أرباحه أو خسائره لأنفسهم، أما القروض طويلة الأجل هي تمثل الشكل الغالب في العصر الحاضر بالنسبة للتدفقات الرأسمالية الدولية طويلة الأجل، وهي إما من أفراد أو مصادر حكومية أو من منظمات تحويلية دولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير أو صندوق النقد الدولي.

إذ القروض الرأسمالية الأجنبية وأقساط سداد القروض الرأسمالية الوطنية بالخارج والاستثمارات التي يأتي بها الأجانب برؤوس أموالهم تسجل في جانب

المتحصلات (الدائن) في حساب رأس المال لأنها تمثل أرصدة من العملات الأجنبية تتدفق داخل الدولة، والعكس بالنسبة للقروض الرأسمالية الوطنية إلى الأجانب وأقساط سداد القروض الرأسمالية الوطنية وكذلك الاستثمارات المباشرة التي يقوم بها المواطنون من الأفراد أو الشركات في دول أجنبية، فجميع هذه التدفقات الرأسمالية إلى خارج الدولة تعتبر في الجانب المدين أي جانب المدفوعات في ميزان حساب رأس المال، إذ أن أي معاملات يترتب عليها تحقيق متحصلات أو مقبوضات من الخارج تسجل في الجانب الدائن أي المتحصلات مثل الصادرات أو القروض الأجنبية إلى الدولة، بينما أن أي معاملات يترتب عليها القيام بمدفوعات إلى الخارج تسجل في الجانب المدين أي المدفوعات، ومثال لذلك الواردات أو القروض الوطنية للأجانب.

أما القسم الثاني من حساب رأس المال يخص المعاملات الرأسمالية لتحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تتم بصفة تلقائية، فهذه تسجل في جانب المحصلات، أما حركة رؤوس الأموال التي تتم خارج الدولة تسجل في الجانب المدين إلى المدفوعات، وتتم التركات التلقائية رؤوس الأموال القصيرة الأجل لأغراض عدة منها، التهرب أو الخوف من ظروف التضخم الشديد، أو الظروف السياسية المضطربة أو الحروب، أو الرغبة في تحقيق دخل أكبر مثل شراء أصول أجنبية قصيرة الأجل كأذونات الخزانة والأوراق التجارية أو بإيداع رأس المال لفترة قصيرة في أحد البنوك الأجنبية حيث يرتفع سعر الفائدة نسبياً، أو لأغراض المضاربة مثل تغيرات في القيمة الدولية للعملة الوطنية في إحدى البلدان لأسباب اقتصادية.

فيسارع المضاربون إلى تحويل أموالهم للبلد لشراء عملته قبل أن يرتفع سعر صرفها في السوق العالمي.

ثالثاً : صافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة :

أولاً حساب الذهب : يجب التفريق بين نوعين من تحركات الذهب.

النوع الأول : هو الذي يخرج فيه الذهب لأغراض تجارية أو صناعية هو

الذهب الذي يمتلكه الأفراد أو الشركات أو الحكومات المنتجة له ويتم التعامل فيه

بغرض البيع والشراء أي يعامل على أنه سلعة عادية وتسجل صادراته و وارداته في الميزان التجاري أي مثل أي صادرات و واردات سلعية.

النوع الثاني : هو الذي يخرج فيه الذهب أو يدخل لأغراض نقدية، فالذهب النقدي Monetary Gold هو المتوفر والموجود لدى السلطات النقدية مثل وزارة الخزانة (وزارة المالية) أو البنك المركزي، وصندوق الصرف الأجنبي فهو من ضمن حساب رأس المال أي التحويلات لرأس المال، فيسجل في جانب المتحصلات عند خروجه كرأس مال وفي جانب المدفوعات عند دخوله لتعويض النقص في أحد جانبي المدفوعات (الدائن والمدين - متحصلات ومدفوعات).

ثانياً أما الاحتياطات الدولية تضم عناصر أخرى بخلاف الذهب وهي:

1/ رصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية، التي تحتفظ بها السلطات النقدية مثل البنك المركزي (بنك السودان مثلاً) والبنوك التجارية التي تكون رقابتها لدى البنوك الأجنبية.

2/ الأصول الأجنبية قصيرة الأجل مثل أدونات الخزانة الأجنبية والأوراق التجارية الأجنبية وهي تمثل التزامات على الحكومات الأجنبية والمواطنين الأجانب تجاه الدولة لدى السلطات النقدية والتي تتصرف فيها بالبيع والشراء بأسعار ثابت.

3/ الأصول الوطنية قصيرة الأجل (كذلك تشمل أدونات خزانة الدولة والأوراق التجارية التي تمثل التزامات على الحكومة والمواطنين المقيمين التي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك الأجنبية.

4/ الودائع التي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية.

5/ مبيعات الأصول الأجنبية طويلة الأجل التي تحتفظ بها السلطات النقدية، أو التي يحتفظ بها المواطنون المقيمون.

6/ موارد صندوق النقد الدولي International Monetary Fund

المسموح للدولة باستخدامها وفقاً للاتفاقية بين البنك والدولة.

7/ أي قروض أخرى يتم الاتفاق بين السلطات النقدية والبلدان الأجنبية

لتسوية العجز في ميزان المدفوعات.

كيفية تسجيل عناصر الاحتياطات الدولية في ميزان المدفوعات :

يمكن القول أن معاملات دولية تؤدي إلى متحصلات من البلدان الأجنبية إلى الدولة، وتسجل في جانب الدائن أي متحصلات في ميزان المدفوعات للدولة، بينما أي معاملات يترتب عليها مدفوعات من الدولة إلى الدول الأجنبية تقيد وتسجل في جانب المدين في شكل مدفوعات إلى الدول الأجنبية، وبما أن مدفوعات أو متحصلات عناصر الاحتياطات الدولية لا تعامل على أنها مدفوعات مباشرة لأنها تختلف عن التدفقات النقدية التي تتساب من وإلى الدولة في معاملات جارية أو رأسمالية، بالتالي فإن الاحتياطات الدولية تستخدم في عمليات تسوية الرصيد المدين في حالة العجز، أو الرصيد الدائن.

وعليه فإن تحركات الذهب النقدي يعامل كأنه سلعة فتعتبر زيادة حيازة السلطات النقدية لداخل الدولة منه بمثابة استيراد فيترتب عليه مدفوعات إلى خارج الدولة، فيسجل في جانب المدين في ميزان المدفوعات مثل الواردات، أما في حالة تصديره فيترتب عليه مدفوعات من الخارج في شكل متحصلات للدولة ويسجل في جانب الدائن مثل الصادرات أي تدفقات نقدية أجنبية إلى داخل الدولة.

وكذلك الأصول التي تمتلكها السلطات النقدية تحتفظ بها في شكل عملات أجنبية قابلة للتحويل أو ودائع لدى البنوك الأجنبية، فنقلها إلى خارج الدولة تعتبر عملية تصدير لها ويترتب عليها متحصلات للدولة وتقيد في جانب الدائن في ميزان المدفوعات، العكس في حالة استيرادها ويترتب عليها مدفوعات إلى الخارج بالتالي تسجل في جانب المدين من ميزان المدفوعات.

وكذلك شراء الأجانب لأذونات الخزنة الوطنية أو الأوراق التجارية أو زيادة ودائعهم بالبنوك الوطنية فهي بمثابة صادرات ويترتب عليها متحصلات نقدية أو أجنبية إلى داخل الدولة وتسجل في جانب الدائن من ميزان مدفوعاتها، والعكس في حالة شراء مواطنين الدولة أذونات خزنة من الأجانب أو الأوراق التجارية أو إيداع أموالهم في البنوك الأجنبية فهي بمثابة استيراد فيترتب عليها مدفوعات إلى خارج الدولة وبالتالي تسجل في جانب المدين.

وأيضاً موارد صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات الدولية فالقروض التي تحصل عليها الدولة من صندوق النقد تقيد في جانب الدائن، بينما سداد القروض إلى صندوق النقد يقيد في جانب المدين في ميزان المدفوعات لأن ذلك يعني خروج رؤوس الأموال خرج الدولة.

رابعاً : العجز والفائض في ميزان المدفوعات (الاختلال في ميزان المدفوعات):-

عندما يتناول الاقتصاديون التوازن أو العجز والفائض في ميزان المدفوعات فإنهم يقصدون على وجه التحديد النتيجة النهائية لصافي المعاملات الجارية والرأسمالية للدولة مع العالم الخارجي، فبالتالي يتحقق العجز في ميزان المدفوعات حينما يكون مجموع الجانب المدين، والمدفوعات في المعاملات الجارية والرأسمالية أكبر من مجموع الجانب الدائن أي المتحصلات، ويتحقق الفائض في الحالة العكسية، أما التوازن في ميزان المدفوعات عندما تساوا المعاملات الجارية والرأسمالية في الدولة مع المعاملات المالية الرأسمالية في العالم الخارجي أي تعاملها مع العالم الداخل إليها، أي بمعنى آخر أن التوازن في المفهوم الاقتصادي التعادل بين مجموع العناصر المدينة والعناصر الدائنة في طرفي ميزان المدفوعات في أي سنة من السنوات والمقصود هنا التوازن الحسابي في ظل ظروف اقتصادية ملائمة وسياسة تجارية سليمة وليس بمجرد توازن ظاهري أو مصطنع استهدفته السياسة الحكومية للدولة نجحت في تحقيقه بإجراءات استثنائية. فمثل هذا التوازن الظاهري ليس له أهمية من الناحية الاقتصادية ولا يتوقع أن يدوم في الأجل الطويل لأن وراءه اختلالات أخرى في النشاط الاقتصادي للدولة.

أما العجز أو الفائض الذي يكون نتيجة لعدم تساوي العناصر المتحصلة (الدائنة) في المعاملات الجارية والرأسمالية مع المدفوعات (المدينة) تتم تسويته بتحركات مقابلة في عناصر الاحتياطات الدولية.

أسباب العجز :

1/ مما سبق يقصد بالعجز والفائض في الأجلين القصير والطويل بالاختلال التوازن (Disequilibrium) في ميزان المدفوعات، وهذا العجز أحياناً يكون عجز أو اختلال مؤقت، مثال لهذا العجز الذي يحدث في ميزان المدفوعات لإحدى الدول

الصناعية المتقدمة نتيجة لحدوث اضطرابات عمالية في بعض الأنشطة التي تستخدم في التصدير أو في قطاع النقل المستخدم في التجارة الخارجية فمثل هذه الأحداث تقلل من الصادر ويزداد الوارد كبدايل الإنتاج المتعطل بهذه الأحداث.

2/ كما يحدث كذلك اختلال مؤقت للدول الزراعية نتيجة لاختلال الأحوال الجوية أو بسبب الفيضانات، أو الأوبئة التي تصيب الزراعة فيقل إنتاج هذا القطاع مما ينعكس على صادرات الدولة منه.

3/ وأحياناً يساهم حساب رأس المال بشكل مباشر في اختلال مؤقت في ميزان المدفوعات خاصة التدفقات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل مثل التغيرات في أسعار الفائدة العالمية على رؤوس الأموال أو أسعار بعض العملات الدولية.

4/ بالإضافة إلى عوامل أخرى قد تساهم في اختلال ميزان المدفوعات بشكل مباشر أو غير مباشر مثل التغيرات المفاجئة غير الملائمة في ذوق المستهلك الأجنبي تجاه بعض السلع التي تحتل أهمية كبيرة في صادرات الدولة بسبب ظهور بدائل أفضل في السوق العالمي، مما تؤدي إلى تغير أذواق المستهلكين المحليين مما يزيد الواردات بشكل مفاجئ من سلع أجنبية داخل الدولة.

5/ التقدم التكنولوجي يؤدي إلى انكماش مفاجئ في الطلب الخارجي من بعض السلع التقليدية في شكل صادرات من الدول النامية.

6/ كذلك المقاطعتان الاقتصادية الدولية، تعد من أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات، هو عدم تصدير مواد خام أساسية للصناعة كل هذه الأسباب إذا حدثت خلال سنة أو فترة قصيرة يسمى اختلال مفاجئ.

7/ أما إذا استمر عجز ميزان المدفوعات لعدد من السنوات بسبب بعض الظروف الاقتصادية على النشاط الاقتصادي فإنه يقال لدى الدولة عجز دائم وهذا ما تعاني منه الدول النامية ويرجع هذا الاختلال في الدول المتخلفة إلى :

1/ التقدم التكنولوجي في البلدان الصناعية أدى إلى إنتاج بدائل صناعية للسلع الأولية أو عدم استيراد المواد الخام منها.

2/ التقدم التكنولوجي أدى لزيادة الإنتاج الزراعي فأصبحت هذه الدولة تنتج العديد من السلع التي كانت تستوردها من الدول المتخلفة.

3/ فرض القيود الحمائية على واردات الدول النامية على إنتاجها الزراعي بغرض المحافظة على أسعاره المرتفعة نسبياً بدلاً من المنافسة من جانب البلدان الزراعية التقليدية.

4/ ارتفاع الدخل الحقيقي للمستهلكين في الدول المتقدمة أدى إلى تغير ذوق المستهلك مما قل الطلب على عدد من السلع الأولية التي تنتجها الدول المتخلفة. فهذه العوامل لها أثر على صادرات البلدان المتخلفة مما تؤدي إلى تدهور شروط التبادل التجاري بها.

5/ استيراد احتياجات الدول المتخلفة من الآلات والمعدات اللازمة للتصنيع من الدول المتقدمة أدى إلى عجز في ميزان مدفوعاتها وخاصة أن نمو صادراتها بطيء.

6/ اللجوء إلى اقتراض طويل الأجل من الخارج وعجز سداد الفوائد المستحقة على القروض الأجنبية بالإضافة إلى الخسارة التي تحقق لهذه البلدان بسبب عدم منافسة منتجاتها قلل من أهمية حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل من الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية إلى الدول المتخلفة مما يزيد من حدة العجز في ميزان المدفوعات.

أما بالنسبة للعجز في الدول المتقدمة (العجز المستمر) يرجع إلى الآتي:

1/ التضخم الجامع والفشل في معالجته لعدة سنوات.

2/ التغيرات التي تصيب جانباً من جوانب النشاط الاقتصادي القومي داخلياً وخارجياً فيستغرق سنوات لمعالجته.

3/ الأزمات الاقتصادية الدورية التي تطول فترتها مثل الكساد العظيم والركود الاقتصادي حيث الإنتاج ولا يقابله طلب عالمي لأسباب اقتصادية، والازمة الاقتصادية الحالية في الولايات المتحدة الأمريكية

4/ الأسباب الحكومية : قد تقوم بخفض الواردات باستخدام الحصص أو برفع التعريفة الجمركية أو عن طريق تشجيع الصادرات عن طريق الإعانات.

ومجمل القول أن عناصر الميزان التجارى يتكون من الحساب الجارى وكما ذكرنا يشمل حساب جميع المعادلات من السلع والخدمات ويتألف من عنصرين هما:
أ/ الميزان التجاري : يتعلق بتجارة السلع أي صادرات السلع ووارداتها خلال الفترة محل الحساب وهو الفرق بين قيمة الصادرات والواردات وسمى أيضاً بميزان التجارة المنظورة.

ب/ ميزان الخدمات : ولاحظنا أنه يشمل جميع خدمات النقل والتأمين والسياحة والملاحة والخدمات المالية ويسمى بميزان التجارة غير منظورة.

حساب التحويلات : يتعلق هذا الجانب بمعادلات بين الدولة والخارج بدون مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية، وتشمل المنح والهدايا والمساعدات وأية تحويلات أخرى لا ترد.

حساب رأس المال العمليات الرأسمالية تدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تتمثل في شكل متحصلات ومدفوعات وتشمل :

أ/ رؤوس الأموال طويلة الأجل : وهى التي تتجاوز السنة كالقروض طويلة الأجل والاستثمارات المباشرة والأوراق المالية (أسهم وسندات) أي بيعها وشرائها من وإلى الخارج.

ب/ رؤوس الأموال القصيرة الأجل : والتي لا تتجاوز السنة مثل الودائع المصرفية والعملات الأجنبية والأوراق المالية والقروض القصيرة الأجل.

ميزان حركة الذهب النقد الأجنبي

فترة السهو والخطأ : تستعمل هذه الفقرة من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية وتستخدم هذه الفقرة في الحالات الآتية :

أ/ الخطأ في تقسيم السلع والخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات.

ب/ قد تؤدي ضرورات الأمن القومي للبلد إلى عدم الإفصاح عن مشتريات الدولة العسكرية من أسلحة وعتاد.

ج/ طريقة التسجيل : أي القيد المزدوج أي تسجل مرتين في الجانب الدائن وفي الجانب المدين، أما بالنسبة للجانب المدين يأخذ الإشارة السالبة (-) ويشمل :

الاستيراد من السلع والخدمات، والهدايا والمنح والمساعدات المقدمة للأجانب، أيضاً رؤوس الأموال الطويلة والقصيرة الأجل المتجهة نحو الخارج فهذا الجانب يأخذ أما زيادة الأصول الوطنية في الخارج، وتقليل الأصول الأجنبية في الداخل.

أما الجانب الدائن : يأخذ إشارة موجبة (+) ويشمل :

1/ الصادرات من السلع والخدمات.

2/ الهدايا والمنح والمساعدات المقدمة من الخارج.

3/ رؤوس الأموال القادمة من الخارج.

معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات :-

هنالك طريقتان لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات وهما :

1/ التصحيح عن طريق آلية السوق ونعنى بآلية السوق جهاز الثمن على

تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والتصحيح عن طريق آلية الأسعار يتطلب ثلاث شروط أساسية هي:

1/ ثبات أسعار الصرف.

2/ الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج في القطر.

3/ مرونة الأسعار والأجور (أي حرية حركتها).

تمثل هذه الشروط أهم أركان النظرية التقليدية (Classical theory)

وتخلص هذه النظرية بالاعتماد على حركة الذهب من وإلى القطر مع حالة ميزان مدفوعاتها، ففي حالة حدوث فائض في الميزان فهذا يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى القطر، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في عرض النقود في التداول مما يترتب عليه ارتفاع في أسعار السلع المحلية للقطر، مما يترتب عن ذلك نتيجتين هما انخفاض صادرات القطر إلى الخارج نظراً لارتفاع الأسعار من جانب الأجانب، وفي المقابل يرتفع استيراد القطر من الخارج نظراً لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني القطر.

تستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات والعكس في حالة

العجز في ميزان المدفوعات ولكنها ستقود أيضاً إلى توازن في ميزان المدفوعات أيضاً.

2/ التصحيح عن طريق سعر الصرف : وهى الآلية المتبعة في حالة

التخلص عن قاعدة الذهب وسيادة العملات الورقية واتخاذ نظام سعر صرف حر وعدم تقيده من قبل السلطات النقدية وتتلخص هذه الآلية في أن القطر الذي يعاني من حالة عجز في ميزان مدفوعاته عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية بالتالي سوف يضطر إلى عرض عملته المحلية في أسواق الصرف الأجنبية فعرض العملة المحلية سيؤدى إلى انخفاض سعرها في سوق الصرف وبالتالي سوف تنخفض أسعار السلع والخدمات المنتجة مقارنة بالسلع والخدمات الأجنبية فيزداد الطلب على منتجات القطر فتزداد صادراته مقابل انخفاض استيراداته لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية، وتستمر العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما في حالة الفائض فإنه يحدث العكس.

3/ التصحيح عن طريق الدخل : تعتمد هذه الطريقة على النظرية الكنزوية

التي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخل وآثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي على وضع ميزان المدفوعات وأهم الشروط النظرية هي :

1/ ثبات أسعار الصرف.

2/ جمود الأسعار وثباتها.

3/ الاعتماد على السياسة المالية وخاصة في الإنفاق العام للتأثير على

الدخل تحت تأثير الإنفاق، وتتلخص هذه الطريقة في أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سيؤدى إلى إحداث تغير في مستوى الاستخدام والإنتاج للدولة ومستوى الدخل فمثلاً عندما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائضا الناتج من تزايد صادراته بالتالي سوف يرتفع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات فتزيد معدلات الأجور، ومن ثم تزيد الدخل مما يصاحبه زيادة في الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر فترتفع الاستيرادات مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى الميزان والعكس عندما يحدث عجز في ميزان المدفوعات.

إلا أن الاقتصاديين الكنزيين لا يرون ضمناً لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات بهذه الطريقة، وخاصة في حالة العجز يرون لابد من تدخل الدولة إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات (السياسة المالية) وذلك من خلال التغيرات في

الإنفاق كاستخدام الضرائب مثلاً ففي حالة فرض ضرائب على الدخل سيؤدي ذلك إلى انخفاض أكبر في الدخل فينخفض الطلب على الاستيراد وعندها سيعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، أو استخدام السياسة النقدية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات من أدوات السياسة النقدية هي سعر الفائدة حيث يتم خفض عرض النقد في التداول الذي يؤدي إلى رفع سعر الفائدة مما يشجع إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل وعندها يستحسن موقف ميزان المدفوعات نستنتج من ما سبق بمقدور الدولة التدخل في إعادة التوازن لميزان المدفوعات باستخدام السياسة المالية أو النقدية، وهذه المعالجات للسياسات بخلاف حدوث التضخم أو كساد اقتصادي.

4/ طريقة المرونات أو (التجارة) : جاءت طريقة المرونات لتعتمد على التغيرات المترتبة على تغيير سعر الصرف خاصة خلال إجراء سياسة لتخفيض قيمة العملة، مما يؤثر على التبادل التجاري للدولة حيث تزداد الصادرات، ويؤثر على وضع ميزان المدفوعات، فتخفيض قيمة العملة المحلية قد تؤدي إلى الأهداف الآتية:-

أ/ أن تخفيض قيمة العملة المحلية سيتوقف على مرونة الطلب للصادرات وواردات الدولة أي مرونة عرض السلع التي تصدرها الدولة بمعنى أنه إذا ارتفع الطلب عليها بنسبة معينة فإن عرضها يرتفع بنسبة أكبر.

ب/ مرونة الطلب الداخل على السلع المستوردة بحيث يؤدي ارتفاع أسعارها بنسبة معينة إلى انخفاض الطلب عليها بنسبة أكبر.

ج/ عدم ارتفاع الأسعار الداخلية بنفس نسبة ارتفاع الصرف الأجنبي.

5/ التصحيح عن طريق تدخل الدولة : قد لتجأ الدولة إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات بالتالي هناك إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني وإجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني، أما الإجراءات التي تتخذ داخل الاقتصاد الوطني تتمثل في الآتي :

1/ بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية والتي ساهمت في عجز الميزان.

ب/ بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.

ج/ استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تخفيض في ميزان المدفوعات.
د/ استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة للنظر في تصحيح الخلل في الميزان.

أما الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني تتمثل في الآتي :

أ/ اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية ومن أسواق المال الدولية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وغيره.

ب/ بيع جزء من الاحتياطي من الذهب إلى الخارج.

ج/ بيع الأسهم والسندات التي تملكها الدولة في المؤسسات الأجنبية للأجانب.

بيان المعاملات الدولية
Statement International Transactions
عرض لميزان المدفوعات لدولة ما

مدفوعات مدين (-)	متحصلات دائن (+)	الحساب الجاري، رأس المال، صافي الاحتياطات الدولية
1223	- 773	1/ الميزان التجاري "صادرات وواردات منظورة" أ/ صادرات السلع ب/ واردات السلع
450	الميزان التجاري 450 360	2/ الميزان التجاري للصادرات والواردات غير المنظورة (ميزان خدمات) أ/ عوائد المواصلات والاتصالات والنقل والمرور
110	120	إيرادات هيئات البريد وتلفونات
400	250	ب/ إيرادات شركات التأمين الوطنية
210	105	ج/ السفر والسياحة والإقامة خارج الدولة
450	475	د/ الإيرادات المتحققة من فوائد القروض
		هـ/ الهبات والمنح
1670	1311+	

مدفوعات (مدین)	متحصلات (دائن)	المعاملات الرأسمالية
630 عوائد الاستثمار	782	أ/ الاستثمار المباشر داخل الدولة
-	-	ب/ الاستثمار المباشر في خارج الدولة
50	40	ج/ استثمارات محفظة الأوراق المالية
148	309-	د/ صافي استثمارات أخرى
		و/ صافي الاقتراض (تسهيلات متوسطة وطويلة الأجل)
528	892	- المستخدم
886-	760 -	- المسدد
-	-	هـ/ ودائع داخل الدولة
20	50	ز/ ودائع خارج الدولة
490	695	ميزان الذهب
205+ الميزان التجاري	20	أ/ داخل الدولة
-	61	ب/ خارج الدولة
118-	81	صافي السهو الخطأ
118-		
3501(-)	2860+	إجمالي ميزان المدفوعات

يلاحظ أن الأرقام أعلاه ليست حقيقية إنما أرقام تقريبية بغرض الشرح لفهم بيان وعرض ميزان المدفوعات.

كما يلاحظ من خلال المتحصلات والمدفوعات أن هنالك عجز لهذه الدولة

خلال العام مقداره -641

الاتفاقيات الدولية وعلاقتها بالتجارة الخارجية

بناءً على العلاقات الدولية بين الدول والتي تهتم بالقطاع الخارجي (الصادر والوارد) أنشئت العديد من المنظمات الاقتصادية والتجمعات الاقتصادية ومن هذه مؤسسات التمويل لخدمة التجارة الخارجية وخاصة عندما ازدادت الحماية التجارية على حركتي الصادر والوارد، ومن أهم هذه الاتفاقيات:

1/ الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة تعرف بالجات (The GATT : general Agreement on Tariff Trade)

أن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية هو تزايد الحواجز والقيود المباشرة والجمركية بصورة انتقامية بين الكثير من الدول إلى درجة تكاد توصف بحرب تجارية، لذلك تبنت الولايات المتحدة الأمريكية برنامجاً لإنشاء منظمة التجارة الدولية (I.T.O) في إطار الأمم المتحدة الذي يهدف إلى تحرير النظام الاقتصادي العالمي في المجالات الآتية :

أ/ **النقدية** : من خلال صندوق النقد الدولي الذي تأسس عام 1947م بمقتضى اتفاقية برتون وودز عام 1944م وبدأ نشاطه عام 1947م باعتباره مصرف عالمي يمول الدول الأعضاء لمواجهة العجز في موازين المدفوعات.

ب/ **مجال المالية** : من خلال مؤسسة مالية تعرف بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير للقيام بتحويل المشروعات الزراعية والصناعية للدول الأعضاء وذلك من خلال تقديم قروض طويلة الأجل.

ج/ **مجال التجارة** : من خلال منظمة التجارة الدولية، والذي اقترحت الدول الرأسمالية لعقد مؤتمر دولي للتجارة الدولية في هافانا في عام 1947 - 1948م وسعى المؤتمر إلى تخفيض الرسوم الجمركية وشم إلغائها بالتدرج بين الدول الأعضاء وأجاز المؤتمر كذلك إقامة وإنشاء الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة. ولكن سرعان ما تراجع الدول الغنية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية عن تطبيق ما جاء بإحكام ميثاق هافانا وأخذت تمهد لتأسيس منظمة أخرى بديلة لمنظمة التجارة الدولية عرفت بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة عرفت باسم الجات

(G.A.T.T) التي جاءت كبديل لمنظمة التجارة الدولية لتحرير التجارة الدولية من القيودات الجمركية المفروضة بين الدول وخاصة القيودات الجمركية المباشرة. بالتالي جاء مندوبي 23 دولة غنية في جنيف عام 1947م، وأسفرت هذه المفاوضات إلى إنشاء هذه الاتفاقية في الأول من يناير عام 1948م، ومنذ تلك الفترة ظلت الاتفاقية العامة GATT تهتم بشئون النظام التجاري متعدد الأطراف.

ماهية الجات (GATT) : هي إطار للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية وفقاً للقواعد والأحكام المتفق عليها، وهي كذلك بمثابة محكمة دولية يتم فيها تسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء أي إطار للإشراف على تجارة السلع في العالم باستثناء البترول.

أهداف الجات :

- 1/ رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء الناتج من زيادة الدخل القومي ما ينعكس على مستوى المعيشي للأفراد.
- 2/ تنشيط الطلب العالمي الناتج من التوقف الكامل واستغلال المواد الاقتصادية وزيادة حجم السكان للدول الأعضاء.
- 3/ تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات.
- 4/ سهولة الوصول للأسواق العالمية ومصادر المواد الأولية.
- 5/ خفض الحواجز الكمية (الرسوم الجمركية) لزيادة حجم التبادل الدولي.
- 6/ حل المنازعات الدولية المتعلقة بالتجارة الدولية من خلال المفاوضات.
- 7/ نظام تجارة دولية حرة يفضي كل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية وخفض المنازعات بين الأطراف المتعاقدة في إطار مفاوضات تجارية متعددة الأطراف وفق القواعد والأحكام المتفق عليها.

مبادئ الجات GATT :

- 1/ **مبدأ الدول الأكثر رعاية :** هذا المبدأ يعني أن التبادل يجب أن يبنى على أساس عدم التمييز بالمعاملة فيما يتعلق بالرسوم الجمركية وحقوق الاستيراد والتصدير. فمثلاً في حالة وجود اتفاقية تجارية إقليمية كالاتحاد الجمركي بين الدولة التي هي عضو في الجات وفي الوقت نفسه داخلة في اتفاقيات أخرى مع دول أخرى

والتي شرط العضوية فيها إلغاء الحواجز الجمركية، ففي مثل هذه الحالة تستثنى الدولة العضو في اتفاقية الجات من منح الإعفاءات والميزات التي ألزمت بمنحها تجاه دول الاتحاد الجمركي الإقليمي.

2/ **مبدأ المعاملة الوطنية** : نصت الاتفاقية على أنه عندما يتم استيراد سلعة ما، وبعد تسديد الرسوم الجمركية المفروضة عليها وفق التعريفات الجمركية المتفق عليها تصبح وكأنها سلعة وطنية وتعامل هذه السلعة معاملة السلع المنتج كليا دون تمييز.

3/ **الحماية للسلع الوطنية** : يجب أن تتم عن طريق التعريفات الجمركية دون غيرها من الإجراءات الأخرى الحمائية مثل حصص التصدير والاستيراد ومنح ودعم التصدير وغيرها من الإجراءات، ويتم تحديد التعريفات الجمركية بالتعارض من خلال الاتفاقية.

4/ **منع ممارسة سياسة الإغراق** : يقصد بالإغراق بيع السلع في سوق التصدير بسعر أقل عن السعر الذي تباع فيه السلعة في بلد إنتاجها، بالتالي نصت الاتفاقية على تحريم مثل هذه الممارسات بحيث تباع السلع وفق المنافسات المتكافئة.

5/ **إمكانية الإعفاء من بعض الالتزامات** : هذا المبدأ يعني أنه في حالة الدولة تطلب إعفاء من بعض الالتزامات في الاتفاقية لظروف اقتصادية أو تجارية يمكن ذلك وخاصة لحماية الصناعات المحلية ويطلب ذلك لفترة مؤقتة.

6/ **إمكانية تعليق أحكام اتفاقية الجات** : تجيز الاتفاقية لأي عضو في الجات بأن يرفض تطبيق مبادئ الدولة الأكثر رعاية على عضو جديد انضم إلى الاتفاقية لأسباب سياسية أو إقليمية أو عسكرية.

منظمة التجارة العالمية (W.T.O) World Trade Organization :

بعد الاتفاقية التي كانت تنظم عمل التبادل التجاري في الجات كما سبق القول إلا أن كل اتفاقيات الجات كانت غير ملزمة للأطراف المتعاقدة. يمكن ملاحظة ذلك من التسمية للأعضاء بحيث يسمون بالأطراف المتعاقدة بخلاف.

فالأطراف المتعاقدة يسمون بالأعضاء بمعنى أن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ملزمة لكل الأعضاء بالتالي أنشئت منظمة التجارة العالمية كبديل للجات بحيث عقدت عدة جولات من عام 1947 حتى عام 1993م، حيث شهدت اتفاقية الجات ثماني جولات تمخضت عنها منظمة التجارة العالمية وهذه الجولات هي :

أ/ جولة جنيف عام 1947م بين 23 دولة.

ب/ جولة أنسى الفرنسية في عام 1949م بين 13 دولة.

ج/ جولة أوجواي 1950 - 1951م بإنجلترا بين 38 دولة.

د/ جولة جنيف مرة أخرى 1952 - 1953م بين 36 دولة.

هـ/ جولة ديلسون 1959 - 1962م بجنيف بين 26 دولة

و/ جولة كيندي 1963 - 1967م بجنيف بين 51 دولة.

ز/ جولة طوكيو 1973 - 1974م بجنيف بين 107 دولة.

ح/ جولة أوجواي 1986 - 1993م بجنيف بين 17 دولة.

ط/ وأخيراً جولة مراكش بالمغرب عام 1995م بين 127 دولة.

وهذه الجولات الثمانية ركزت على تحرير التجارة العالمية من القيود الجمركية بالفعل ثم تم تقدماً كبيراً لإزالة الكثير من القيود الجمركية على التبادل البيئي وخاصة الجولات الثلاث الأخيرة (كيندي، طوكيو وأوجواي) تميزت بالآتي :

خفض الرسوم الجمركية إلى 50% (جولة كيندي) توسع السوق ومكافحة الإغراق.

أما جولة طوكيو تميزت بتخفيض أو إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة العالمية، وخفض الرسوم الجمركية بما يعادل 30%.

أما جولة أوجواي : تميزت بأنها أكثر الجولات طموحاً حيث انحصرت على التفاوض حول التجارة الزراعية والمنسوجات، للأسواق والخدمات، حماية الملكية الفكرية وتسوية المنازعات.

أما في جولة مراكش 1995م تم التصديق على إنشاء منظمة التجارة العالمية للإشراف على تطبيق اتفاقية الجات لعام 1994م، ووضع أسس التعاون بين الدول

الأعضاء وبين البنك وصندوق النقد الدوليين من أجل تنسيق السياسات التجارية والمالية للدول الأعضاء.

أهداف منظمة التجارة العالمية : المبدأ الأساسي التي تسعى منظمة التجارة العالمية لتحقيقه هو تحرير التجارة العالمية من الحواجز الجمركية وغيرها من القيودات على التبادل التجاري، بالتالي تسعى المنظمة لتحقيق الأهداف الآتية :
أ/ خلق وصنع تنافس دولي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة في تخصيص الموارد.

ب/ تعظم الدخل القومي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي الناتج من التبادل التجاري.

ج/ تحقيق التوقف الكامل لموارد العالم، وزيادة الإنتاج المتواصل والإنتاج في السلع والخدمات بما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد مع الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث.

د/ توسيع وخلق أنماط جديدة لتقسيم دول العالم.

و/ محاولة إشراك الدول النامية في التجارة الدولية بصورة أفضل.

ز/ زيادة التبادل التجاري الدولي وتنشيط التجارة بين دول العالم على أسس وقواعد متفق عليها.

ح/ تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات من خلال هذه الأهداف يتضح أن منظمة التجارة العالمية تقوى إدارة النظام التجاري العالمي بصورة أكثر شمولاً مثل السلع الزراعية والخدمات والملكية الفكرية والاستثمار بالإضافة إلى الجوانب الطبيعية ودمج التكلفة في سعر المنتج النهائي.

وكذلك أن منظمة التجارة العالمية لها صفة الإلزام للأعضاء فيما يتم الاتفاق عليه بخلاف الجات وكما أنها تمتلك فرض عقوبات تجارية كانت تعجز عن فرضها اتفاقية الجات وبالتالي هي تتمتع بنظام ردع قوى للدول الأعضاء في حالة مخالفة قوانين المنظمة وشروط الانضمام.

التجمعات الاقتصادية وأثرها على التجارة

نعنى بالتجمعات الاقتصادية التكاملات أو التكتلات التي تحدث بين الدول في مجال التبادل التجاري لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية من هذا المنطلق يمكن تعريف التكامل أو التكتل:

1/ مفهوم التكامل Economic Integration :-

عرف الاقتصادي النمساوي فاينر Vinar التكامل الاقتصادي : بأنه يشمل إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية للدول المتكاملة وإنشاء سياسات مشتركة ومنسقة على نطاق كافي لتحقيق الأهداف الاقتصادية.

وعرف كذلك جونار ميردال G.myrdal التكامل الاقتصادي بأنه عبارة عن مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية يتم بموجبها إزالة جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة، بحيث تؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج على المستوى القومي.

عرفه محمود حسن حسني بأنه عمل إداري من قبل دولتين أو أكثر يقوم على إزالة كافة الحواجز والقيود على المعاملات التجارية وانتقالات عوامل الإنتاج بين الدول المتكاملة مع تنسيق سياسات اقتصادية لإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضواً.

إذاً التكامل الاقتصادي يشمل إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية للدول المتكاملة وإنشاء وتطبيق سياسات مشتركة ومنسقة على نطاق كافي لتحقيق الأهداف الاقتصادية.

الفرق بين التكامل الاقتصادي والتعاون الاقتصادي :

التعاون الاقتصادي يتضمن العمليات التي تتم بين دولتين فأكثر في مجال اقتصادي معين بهدف تحقيق مصلحة أو منفعة مشتركة لفترة زمنية محددة على أساس المعاملة بالمثل، على أن تحتفظ الوحدات الاقتصادية بخصائصها الأخرى من الرسوم الجمركية وغيرها، أما التكتل الاقتصادي يذهب إلى أبعد من ذلك حيث يتضمن إزالة عقبات التبادل الدولي بين الدول المتكاملة وإزالة كافة الحواجز القائمة في وجه التجارة الدولية بين الدول الأعضاء.

مراحل التكامل الاقتصادي :

1/ منظومة التجارة الحرة Free Trade Areas : تعتبر هي أول مراحل التكامل الاقتصادي وفي هذه المرحلة تزال كافة القيود والحواجز على التجارة بين الدول الأعضاء ولكن لكل دولة أن تحتفظ بنظام تعريفتها وحصصها الخاصة بها على التجارة الدولية مع غير دول الأعضاء، إذا تضمن هذا الشكل إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة على التجارة بين الدول المشتركة في منطقة التجارة الحرة، وفي نفس الوقت تحتفظ كل دولة عضو بحقها في فرض ما تراه من قيود على باقي دول العالم خارج منطقة التجارة.

من أمثلة منطقة التجارة الحرة منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية والمنطقة الأوربية للتجارة الحرة والتي تضم سبع دول أوربية هي إنجلترا، والسويد، والنمسا، والدنمارك، والنرويج، وسويسرا، والبرتغال، و فلنده و أيسلندا.

2/ الاتحاد الجمركي Custom Union :-

هو يشبه منطقة التجارة الحرة، وذلك فيما يتعلق بتحرير التجارة بين الدول الأعضاء وإلغاء كافة القيود الجمركية.

ولكن بالإضافة إلى إزالة الرسوم الجمركية يضيف وضع أو اتباع سياسة جمركية موحدة بين دول الاتحاد لمواجهة كافة الدول خارج الاتحاد، وذلك لمنع الدول الغير الأعضاء للتصدير لدول الاتحاد ويمكن صياغة مرحلة الاتحاد في المعادلة الآتية :

الاتحاد الجمركي = منطقة التجارة الحرة + تعريف جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي، ومن أشهر الأمثلة للاتحاد الجمركي هو الاتحاد الأوربي (EU) European Union

3/ السوق المشتركة Common Market

تمثل السوق المشتركة أعلى مرحلة في التكامل الاقتصادي من الاتحاد فهي بالإضافة إلى إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة على التجارة ووضع سياسة جمركية موحدة تضيف السوق انتقالات عناصر الإنتاج إلى حرية انتقال عناصر الإنتاج ويمكن صياغتها في المعادلة الآتية :

السوق المشتركة = منطقة التجارة الحرة + الاتحاد الجمركي + انتقالات أو حرية عناصر الإنتاج.

من أمثلة السوق المشتركة السوق الأوروبية لدول أوربا والسوق العربية المشتركة، والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى، والسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا.

4/ الاتحاد الاقتصادي Economic Union :-

يعتبر الاتحاد الاقتصادي أقوى أشكال التكامل الاقتصادي، بحيث يحمل نفس خصائص السوق المشتركة بالإضافة إلى وجود تنسيق سياسات مالية ونقدية للدول الأعضاء.

ويمكن صياغة الاتحاد الاقتصادي في المعادلة الآتية :

الوحدة الاقتصادية = السوق المشتركة + عملية تنسيق سياسات اقتصادية مالية ونقدية بين الدول الأعضاء.

ومن أشهر الأمثلة للاتحاد الاقتصادي الذي عرفها العالم هو اتحاد البنلوكس Benelux وهو اتحاد اقتصادي بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج.

وعندما يقوم الاتحاد الاقتصادي بإصدار عملة نقدية واحدة يسمى بالاتحاد النقدي Monetary Unions كما هو الحال في الاتحاد النقدي الأوربي European Monetary Union ويختصر (EMU) .

وهذه المراحل الأربعة السابقة تعتبر من أشهر مراحل التكامل الاقتصادي وهي بمثابة نظرية التكامل الاقتصادي فأحياناً يحدث التكامل في منطقة التجارة الحرة وأحياناً يحدث في مرحلة الاتحاد الجمركي وأحياناً يكون في مرحلة السوق المشتركة وغيرها ولكن كل هذه المراحل بمثابة فرضيات ونظريات أما إذا تم التطبيق الفعلي لأي مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي يصبح الوضع بمثابة تكتل اقتصادي بين الدول.

إذاً يمكن تعريف التكتلات الاقتصادية بأنه درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصادياً وجغرافياً وتاريخياً وثقافياً واجتماعياً والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف

تعظيم تلك المصالح منها زيادة التجارة الدولية البيئية لتحقيق أكبر عائد منها للوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول. إذاً التكتل الاقتصادي بهذا المفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي بالجانب النظري.

أسس وأهداف التكامل الاقتصادي التطبيقي :-

أولاً : الأسس :-

1/ الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل بين الدول التي تكوّن المنطقة الاقتصادية الداخلة في التكتل الاقتصادي.

2/ توسع المؤسسات الاقتصادية المختلفة ضمن المنطقة الاقتصادية باتباع السياسات الداخلة في التكتل الاقتصادي واتجاهاً نحو الاندماج مما يعمل على تطوير الإنتاج.

3/ اتباع سياسة تجارية موحدة بين دول التكامل الاقتصادي تجاه العالم الخارجي، من حيث القيود النوعية بقصد حماية منتجات المنطقة الاقتصادية الواحدة، من حيث المعاملة التفصيلية بين دول التكتل الاقتصادي.

4/ تهيئة الموارد الاقتصادية لدول التكتل الاقتصادي ضمن خطط تنمية مشتركة مما يحقق معدلات نمو مرتفعة ومن ثم قيام صناعات متكاملة و مترابطة وفقاً للاستفادة من التقدم التقني وتبادل الخبرات والمهارات العمالية والاستفادة من فائض الأموال للأفراد واستثمارها داخل دول التكامل للاستفادة من مزايا التكامل الاقتصادي.

أهداف التكامل الاقتصادي :

تتمثل أهداف التكامل أو التكتل الاقتصادي في الآتي :

1/ دفع عجلة النشاط الاقتصادي بين دول التكتل وتضييق الفجوة بين دول التكتل والدول المتقدمة الأخرى.

2/ رفع المستوى المعيشي لأفراد الدولة الداخلة في التكتل الاقتصادي.

3/ قيام التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تعويض الموارد الاقتصادية التي لا تتوفر في دولة من دول التكتل بموارد دولة أخرى في التكتل نفسه من أجل تحقيق

اكتفاء ذاتي على مستوى دول التكتل، بما يحقق لها نوعاً من الاستقلالية والتحرر من السيطرة والاحتكار الأجنبي.

4/ تنمية الموارد البشرية والمادية وفق خطط مخططة ومدروسة بما يحقق توظفاً كاملاً لهذه الموارد.

5/ زيادة التبادل البيئي لدول التكامل والاستفادة من مزايا التخصص بما يحقق رفع المستوى المعيشي لأفراد دول التكامل الاقتصادي.

نماذج لبعض التكتلات الاقتصادية :

أصبح العالم بأسره يتكون من تجمعات اقتصادية اقليمية بحيث أصبح لا وجود إلى اقتصاد مغلق في خريطة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وبل أصبح من الضروري للدول التي تربطها علاقات اجتماعية وثقافية (الدين والجنس واللغة) وغيرها من مصالح اقتصادية لقيام تجمعات اقتصادية لحماية منتجاتها أو للاستفادة من مزايا التكامل الاقتصادي.

لذلك أصبح العالم كله عبارة عن تجمعات اقتصادية فيها تجمعات اقتصادية كبرى بين دول غنية أو تجمعات لدول متقدمة أو دول وسيطة في التقدم مثل النمرور الآسيوية أو تجمعات لدول متخلفة ونامية، لذلك تجدر الإشارة لتناول ثلاث أنواع كنماذج تكتلات اقتصادية.

أولاً السوق الأوروبية المشتركة :-

مرت السوق المشتركة لأوروبا بعدة مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي حيث بدأت أولاً بمنطقة التجارة الأوروبية الحرة عرفت بلافتا (EFTA) (European Free Trade Area) تكونت المنطقة من سبع دول في عام 1960م وهي بريطانيا، النمسا، الدنمارك، النرويج، البرتغال، السويد وسويسرا بالإضافة إلى انضمام فنلندا في عام 1961م، وحققت الافتا حرية التجارة في السلع الصناعية وتخفيض الحواجز الجمركية على تجارة المنتجات الزراعية، ثم مرت السوق الأوروبية كذلك بمرحلة الاتحاد الأوروبي الجمركي وقام هذا الاتحاد بناءً على رغبة الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة الخطر السوفيتي، وذلك من خلال تعمير وتوحيد وإعادة ما دمرته الحرب العالمية الثانية لدول أوروبا ، وجاء برنامج تمويل

إعادة تعمير دول أوروبا لسته عشر دولة هي : بريطانيا، ألمانيا، هولندا، فرنسا، بلجيكا، لوكسمبورج، إيطاليا، النمسا، اليونان، إيرلندا، النرويج، الدنمارك، تركيا، إيسلندا، البرتغال والسويد وكان الهدف من الاتحاد هو إقامة وحدة سياسية لتحرير تجارة الدول الأوروبية على المستوى الإقليمي بالإضافة إلى دفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي لدول الاتحاد مع الاحتفاظ بتعريفه موحدة تجاه العالم الخارجي.

أما في عام 1962م قررت ست دول أعضاء هي بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسمبورج وهولندا في باريس معاهدة أوروبية تهدف إلى إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وإقامة جدار جمركي تجاه الدول غير الأعضاء، وتنسيق سياسات اقتصادية وإقامة بنك استثمار أوروبي لدعم النمو الاقتصادي ونظام الأسعار الموحدة لمعظم المنتجات الزراعية وهذه الاتفاقية أو المعاهدة بين الدول الست أسفرت عن قيام السوق الأوروبية المشتركة.

عوامل قيام السوق الأوروبية :

- 1/ قيام المعسكر الاشتراكي.
- 2/ تحرير المستعمرات الأوروبية وتشكيلها قوى معادية لأوروبا.
- 3/ تطور الرأسمالية للدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة.
- 4/ توحيد الدول الأوروبية لزيادة قوتها التنافسية لمواجهة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة واليابان والدول النامية.
- 5/ التخلص من الانهيار الاقتصادي الناتج عن الحرب العالمية الثانية خاصة عند تضاعف هذه الدول الأوروبية في بنيتها التحتية المتمثل في تدمير مصارفها وقلّة الإنتاج الزراعي مقارنة مع أمريكا التي لم تحدث الحرب على أراضيها.
- 6/ وضع استراتيجية موحدة لمواجهة القوى التقدمية والاشتراكية والحركات العمالية والبلدان المتحررة من الاستعمار.

أهداف السوق الأوروبية :-

تتمثل أهم الأهداف الرئيسية للسوق الأوروبية للشركة في الآتي :

- 1/ إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات بين الدول الأعضاء.
- 2/ إلغاء القيود الكمية على الصادرات بين دول السوق، ووضع تعريفات جمركية موحدة على الواردات من الدول غير الأعضاء.
- 3/ إلغاء وإزالة العقبات والعوائق التي تحد من انتقال العمل ورأس المال وحرية حركة الخدمات مثل الخدمات المصرفية والتأمين.
- 4/ إتباع سياسة زراعية مشتركة، ورسم سياسة مشتركة للنقل بين الدول الأعضاء في السوق.
- 5/ تنسيق سياسات نقدية لمعالجة الاختلال في موازين المدفوعات لدول السوق.
- 6/ إنشاء بنك أوروبي للاستثمار في الدول الأعضاء لزيادة النمو الاقتصادي.
- 7/ إنشاء اتحاد جمركي واحد لإلغاء جميع الرسوم وحصص الواردات.
- 8/ حظر إعانات حكومية للمشروعات إلا في حالة استثنائية بغرض منافسة منتجات الدول الأعضاء إزاء العالم الخارجي.
- 9/ وضع قواعد وقوانين تمنع وتحرم تثبيت أو تحديد الأسعار.
- 10/ وضع سياسة موحدة بالنسبة للأجور والتأمين الاجتماعي والبطالة.

التجمعات العربية نحو التكتل الإقليمي :-

شكل التعاون العربي أحد أهم الاهتمامات العربية وجاء هذا الاهتمام في ميثاق الجامعة العربية في عام 1950م تعاقبت الدول الأعضاء على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مواردها الطبيعية وتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين الدول العربية، وخاصة في مجال تبادل منتجاتها الزراعية والصناعية. لذلك وافق المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية على اتفاقية الوحدة العربية في عام 1957 حددت الاتفاقية الأهداف التالية :

- 1/ حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول العربية.
- 2/ حرية التبادل في البضائع والمنتجات الوطنية.
- 3/ حرية الإقامة والعمل والاستخدام في ممارسة النشاط الاقتصادي.
- 4/ حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية.

5/ حرية حقوق التملك.

لتحقيق هذه الأهداف اتبعت اتفاقية الوحدة العربية عدة وسائل منها:

1/ جعل المنطقة العربية منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة وتوحيد التعريفات الجمركية.

2/ توحيد سياسة الاستيراد والتصدير بين الدول العربية.

3/ تنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة وتوحيد التشريع الاقتصادي.

تحولت هذه الاتفاقية في عام 1975م إلى قيام السوق العربية المشتركة بعد أن صدق على ذلك ثلاثة عشر قطراً عربياً هم : الكويت، مصر، العراق، سوريا، الأردن، اليمن، السودان، الإمارات العربية المتحدة، الصومال، ليبيا، موريتانيا وفلسطين، والتي وجدت تطبيقاً عملياً في عام 1964م ومن أهم أهدافها :

1/ حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.

2/ تبادل البضائع والمنتجات الوطنية وحرية الإقامة والعمل والاستخدام.

3/ ممارسة النشاط الاقتصادي بحرية داخل دول السوق.

4/ حرية النقل في استخدام وسائل النقل كافة.

وحققت هذه السوق نجاحاً في دفع التبادل التجاري، حيث ارتفعت معدلات التبادل في الفترة (1970 - 1980م) لتصل نسبة إلى 1359 مليون دولار إلى 1326 مليون دولار، ولكن واجهت السوق العربية المشتركة صعوبات عديدة حالت دون تنفيذ إنشائها أو استمرارها، منها اتخاذ كل من سوريا والأردن قرار تحظر استيراد السلع العربية، وذلك من خلال وضع قيوداً غير جمركية وإدارية في مواجهة السلع المستوردة من بعض الدول الأعضاء في السوق بالإضافة إلى عوامل سياسية واقتصادية إلى عدم قيامها.

قيام بعض التجمعات العربية الأخرى مثل مجلس التعاون الخليجي في عام 1981م من قبل السعودية، الكويت، دولة الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين وسلطنة عمان، والذي يسعى ويهدف لتحقيق التنسيق والترابط والتكامل بين الدول الأعضاء.

كذلك قيام اتحاد المغرب العربي المكون من الجزائر وتونس، موريتانيا وليبيا في عام 1988م يهدف إلى إزالة الحواجز الجمركية.

وأيضاً تكتل مجلس التعاون العربي في عام 1987م بين مصر والعراق والأردن واليمن إلا أن اتحاد المغرب ومجلس التعاون العربي لم يكللا بالنجاح ويرجع ذلك لسبب الخلافات السياسية ونشوب حرب الخليج، ثم تجددت الدعوة إلى إحياء السوق العربية المشتركة في عام 1998م على أن يتم تنفيذها بشكل متدرج على ثلاث مراحل يتم من خلالها إلغاء كافة الرسوم الجمركية والضرائب والقيود غير الجمركية من أول يناير 1999م في كافة الدول الأعضاء ويجب أن تلغى نهائياً في عام 2002م ويتم تخفيض الرسوم وغيرها على النحو التالي:

1/ تخفض الرسوم على نسبة 40% من السلع الصادرات من 1999 - 2000م.

2/ في عام 2001 تخفض نسبة 30% الأخرى من الرسوم .

3/ في عام 2002م تخفيض نسبة 30% الباقية والأخيرة من إلغاء كافة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في السوق.

السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا الكوميسا Comesa :

تعتبر الكوميسا من أهم التكتلات الاقتصادية في أفريقيا كما تعد إحدى التجمعات الإقليمية الأكثر نجاحاً في أفريقيا، حيث أنها تركز على التعاون الاقتصادي وتبتعد عن الخوض في المشكلات السياسية في المنطقة، وكما تتمتع دول الكوميسا بمزايا نسبية تشكل إلى حد كبير عوامل إيجابية لإقامة تكتل اقتصادي لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية الطامعة في موارد دول المنطقة، كما أن دول الكوميسا تمتاز بموقع جغرافي واسع النطاق وحجم سكانياً ضخماً يبلغ تعداداه 380 مليون نسمة كما يمثل التكتل أهمية خاصة لامتلاكه شواطئ على درجة عالية من الأهمية يمتد من بورسعيد (مصر) شمالاً على البحر الأبيض مروراً بقناة السويس والساحل الغربي للبحر الأحمر وخليج عدن بالإضافة إلى شواطئ أفريقيا الشرقية على المحيط الهندي حتى جزيرة مدغشقر جنوباً بالإضافة إلى سواحل أفريقيا الجنوبية على المحيط الأطلسي (ناميبيا وأنجولا، والكونغو).

أهداف السوق المشتركة الكوميسا :-

حددت الاتفاقية المنشئة للسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا عدد من الأهداف تتمثل في:

1/ تحقيق معدل نمو مستمر في اقتصاديات الدول الأعضاء عن طريق تطوير وترقية التنمية المتوازنة للإنتاج والتسويق.

2/ التعاون المشترك يخلق بيئة صالحة للاستثمارات المحلية والأجنبية بما في ذلك ترقية وتشجيع البحوث واستخدام التكنولوجيا لأغراض التنمية.

3/ التعاون في مجال السلام والأمن من أجل خلق الاستقرار في الدول الأعضاء لتقديم التنمية الاقتصادية.

4/ تقوية العلاقات بين الدول الأعضاء وإيجاد صيغة مشتركة في التعامل مع الهيئات والمنظمات الدولية، والإسهام في تحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية.

5/ إقامة منطقة تجارة حرة تكفل حرية حركة السلع والخدمات المنتجة داخل دول الكوميسا وإزالة كافة الحواجز وغير الجمركية بحلول عام 2000م.

6/ إقامة اتحاد جمركي وذلك بتطبيق تعريفية خارجية موحدة على كافة السلع.

7/ الاستفادة من رابط العلاقات الاجتماعية بين الدول الأعضاء.

بالتالي في عام 1993م تم التوقيع على معاهدة السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا في يوغندا ودخلت حيز التنفيذ في ديسمبر عام 1994م بين إحدى وعشرين دولة هي : السودان، أنجولا، أريتريا، أثيوبيا، الكونغو الديمقراطية، بورندي، جزر القمر، جيبوتي، سويرلاندا، سيشل، كينيا، رواندا، زامبيا، زمبابوي، ملاوي، موزمبيق، سوريشص، مدغشقر، ناميبيا، يوغندا ومصر.

وتقلصت إلى عشرين دولة بعد انسحاب موزمبيق وأخيراً في عام 2006م

جمدة السودان عضويته كذلك.

المراجع:

- عماد الليثي، التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية القاهرة، 2003 .
- كامل بكرى الاقتصادي الدولي و التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية - مصر، 2001 .
- صبحى تادرس قريصه ومدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت - لبنان، 1983م.
- زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1999م.
- محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، مصر، 1999م .
- محمد محروس إسماعيل وآخرون، مدخل في التطور الاقتصادي، الدار الجامعية الإسكندرية- مصر، 1995م.
- يوسف أحمد الجعلى ، التكتلات الاقتصادية (الطريق الى العملة- الكوميسا، إشراف مصطفى زكريا إصدارات مجموعة قادرة للاستثمار ديسمبر 2001م.
- خالد بن محمد القاسمي- التكتلات الاقتصادية (مع اشارة خاصة لحالة الوطن العربي)، دار الحداثة، بيروت- لبنان، 1988 م.
- محمد حافظ عبد الرهوان وأحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية، القاهرة- مصر، 1999م.
- فضل على مثنى، الآثار المعتمدة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مكتبة مدبولي للنشر، القاهرة - مصر، 2000م.
- بشير الجيلي أحمد، التجارة الحرة في إطار السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا، وزارة التجارة الخارجية، الخرطوم-السودان، 2002م.